

## العلاقة بين الاستثمار الصناعي والنظام المالي في شرق الأوسط وشمال أفريقيا خلال الفترة (٢٠٢٠-٢٠٠٠)

نادر بن راشد العلياني

طالب باحث في سلك الدكتوراة جامعة محمد الخامس الرباط.

زكرياء فيرانو

استاذ التعليم العالي جامعة محمد الخامس الرباط.

نشر إلكترونيًا بتاريخ: ٦ يوليو ٢٠٢٥ م



This work is licensed under a  
Creative Commons Attribution-  
NonCommercial 4.0  
International License.

تحقيق الاستقلال الاقتصادي والتقليل من التبعية للدول المتقدمة

(الفاقي، ٢٠١٩، ص. ٣٣٥).

تؤثر الصناعة على النظام المالي بالإيجاب، حيث أن زيادة ناتج الصناعة بما يؤدي إلى زيادة الناتج المحلي، منا أنه يؤثر على الاستثمار الكلي إيجابياً على النمو الاقتصادي فزيادة الاستثمار يؤدي إلى زيادة الناتج المحلي (المقطوف، ٢٠١٨، ص. ٥٤٦).

وتؤثر الصناعات على النظام المالي فيما يلي

(عبدالجواد والرسول، ٢٠٢١، ص. ٦٤): -

١- رفع مساهمة الصناعات في الناتج المحلي، والتشغيل، والاستثمار، وميزان المدفوعات والموازنة العامة، بما يسهم في تحقيق تغيير جذري في البنية الاقتصادية.

\* المقدمة

تعتبر العلاقة بين الاستثمار الصناعي والنظام المالي هي علاقة تكاملية ومتبادلة، حيث يؤثر كل منهما على الآخر بشكل مباشر وغير مباشر، حيث يعتمد الاستثمار الصناعي بشكل كبير على النظام المالي للحصول على التمويل اللازم لتنفيذ المشاريع الصناعية، سواء كان ذلك من خلال القروض البنكية، أو إصدار الأسهم، أو السندات، أو غيرها من الأدوات المالية.

يعتبر قطاع الصناعة المحور الأساسي لخطط التنمية في كثير من الدول، حيث أن القطاع الصناعي يعمل على توفير فرص عمل، والنهوض بالقطاعات الإنتاجية الأخرى مما يؤدي لزيادة الإنتاج الأخرى مما يؤدي إلى زيادة الإنتاج المحلي وبالتالي زيادة القيمة المضافة والدخل القومي ومحاولة

٢- وجود قطاع صناعات ينتج الجزء الأكبر من احتياجات الاقتصاد من السلع الاستهلاكية والوسيلة والإنتاجية، وتعزيز الاستقلال الاقتصادي وتقليل معدلات استيراد السلع المصنعة بكافة أنواعها، مما يقلل من التبعية الاقتصادية للدول الصناعية المتقدمة.

٣- أن معدل نمو إنتاجية العمل في قطاع الصناعات أسرع من القطاعات الأخرى، ويعود ذلك إلى استيعابه الجزء الأكبر من التقدم التقني، فضلاً عن التدريب والتطوير المستمر للكوادر البشرية العاملة في قطاع الصناعة.

٤- أن قطاع الصناعات أكثر قطاعات الاقتصاد القومي ديناميكية، لكونه يمتلك القابلية على تحريك وتحفيز قيام الصناعات الأخرى، وبالتالي تحقيق التنوع الإنتاجي، وتكوين قيمة مضافة جديدة.

٥- أن قطاع الصناعة أكثر القطاعات مساهمة في عملية التراكم الرأسمالي، فالإنتاجية المرتفعة لهذا القطاع وقابليته على تكوين الشبابك الإنتاجي، وتؤدي إلى رفع مستوى الفائض الاقتصادي المتحقق في قطاع الصناعة مقارنة بالقطاعات الأخرى.

وتسعى الاستثمارات إلى تحقيق هدفين أساسيين هما: تحقيق الأثر الاجتماعي، والحصول على المكاسب المالية، ويتضمن الأثر الاجتماعي الانخراط في برامج وسياسات البحث عن الحلول للمشاكل والقضايا المجتمعية الخاصة بالمجتمع والبيئة ذات التأثير أو المتفاعلة مع القطاع المالي والاقتصادي ككل، وهذا الانخراط الذي يعني الاستثمار في المشاريع ذات الأثر الاجتماعي والإسهام في تمويلها يجب أن

يكون مرفوقاً بالقدرة على تحقيق المكاسب المالية التي تضمن استمراره وتنافسيته من منظور المنفعة والسوق ورأس المال، ويلعب النظام المالي دوراً أساسياً في تحفيز النمو ومرافقته، من خلال قدرته على توفير المعلومات وتعبئة الادخار وتخصيص الموارد وتوفير التمويل وإدارة المخاطر والتنوع وتسهيل المعاملات، ويمكن للنظام المالي القيام بهذا الدور من خلال البنوك والمؤسسات المالية التقليدية ومن خلال الأسواق المالية بمختلف مكوناتها، وأيضاً من خلال الكيانات الجديدة الفاعلة والتي تستفيد من اتساع النطاق والآفاق الذي مسح به مفهوم التنمية المستدامة، من خلال الانفتاح على قضايا المجتمع والبيئة أو من خلال دور التكنولوجيا والحلول الرقمية في تمكين تلك الأطراف والكيانات ودعم مكانتها في الأسواق التنافسية (عماني وآخرون، ٢٠٢٢، ص. ١٨).

من ناحية أخرى، يلعب الاستثمار الصناعي دوراً محورياً في تعزيز النظام المالي من خلال خلق فرص عمل جديدة، وزيادة الإنتاجية، وتحقيق النمو الاقتصادي. هذا النمو يؤدي إلى زيادة المدخرات والاستثمارات في النظام المالي، مما يعزز من قدرته على تقديم المزيد من التمويلات للمشاريع المستقبلية.

وتتحلى هذه العلاقة في عدة جوانب رئيسية: -  
١- تمويل المشاريع الصناعية: البنوك والمؤسسات المالية توفر القروض والتسهيلات الائتمانية للشركات الصناعية، مما يمكنها من شراء المعدات والمواد الخام وتطوير البنية التحتية.

٢- تنوع مصادر التمويل: الشركات الصناعية قد تلجأ إلى إصدار الأسهم والسندات لجذب رؤوس الأموال من المستثمرين، مما يعزز من قدرتها على التوسع والنمو.

٣- تحفيز النمو الاقتصادي: الاستثمار في القطاع الصناعي يساهم في زيادة الإنتاجية والصادرات، مما يعزز من النمو الاقتصادي ويزيد من موارد الدولة، وبالتالي يمكن للنظام المالي أن يوفر المزيد من الدعم للشركات الناشئة والمشاريع الصغيرة. من خلال تنوع محفظة الاستثمارات بين القطاعات المختلفة، يمكن للنظام المالي تقليل المخاطر المرتبطة بالاستثمار في قطاع واحد فقط، مما يعزز من استقراره ويجعله أكثر مرونة في مواجهة التقلبات الاقتصادية، وبناءً على ما سبق يمكن القول إن الاستثمار الصناعي والنظام المالي يشكلان عمودين أساسيين في بناء اقتصاد قوي ومستدام، حيث يعزز كل منهما الآخر في دورة مستمرة من النمو والتطوير.

#### \* الاستثمار الصناعي والنظام المالي

تستطيع الشركات تحقيق مزايا تنافسية وإنتاجية أعلى من خلال الاعتماد على الاستثمار في القطاع الصناعي؛ حيث لم تعد المزايا التنافسية مقتصرة على الأصول المادية المكتنفة، بل امتدت لتشمل الأصول غير الملموسة مثل المعرفة البشرية والتقنيات الإنتاجية المبتكرة، وهذه الأصول غير الملموسة يمكن أن تعزز من كفاءة الاستثمار الصناعي في الأصول المادية مثل الآلات والمصانع، مما يساهم في تحسين أداء الشركات وزيادة نجاحها في السوق، بذلك يصبح الاستثمار الصناعي مزيجاً من الابتكار التقني واستغلال الموارد المالية

بشكل فعال، وهو ما يعزز قدرة الشركات على المنافسة (Farooq et al, 2022, P.831).

ويعتبر قطاع الصناعة من أهم القطاعات الاقتصادية الذي يساهم بشكل كبير في تحقيق التنمية الاقتصادية والذي يؤدي دوراً ريادياً في الاقتصاد بما يحققه من تدفقات مالية وخلق لفرص عمل مباشرة وغير مباشرة إلا أن الأمر يتطلب توفير البيئة والعوامل المناسبة للنهوض بهذا القطاع الذي يعتبر جزءاً لا يتجزأ من الاقتصاد الوطني، وبالتالي يشكل الاستثمار في القطاع الصناعي أحد أشكال الاستثمارات المهمة والمساهمة في دفع عجلة التنمية الاقتصادية لأي بلد، أصبحت جميع دول العالم تتسابق وتتنافس على تطويره من أجل زيادة مساهمته في الناتج المحلي الإجمالي، حيث أصبح المؤشر الأساسي و المتعارف عليه دولياً في قياس التطور والتقدم الاقتصادي والاجتماعي لأي دولة هو مدى مساهمة القطاع الصناعي في ناتجها المحلي (بوزيان وزيدان، ٢٠٢٠، ص.ص ١٤٧-١٤٨).

وفي الآونة الأخيرة أدركت الدول أهمية الاستثمار الصناعي في تحقيق التنمية الاقتصادية وتطور اقتصادها فبدأ الاهتمام بالقطاع الصناعي وسخرت كل جهودها لتحقيق ذلك حيث تمتلك الدول كثير من المميزات تمكنها من الاستثمار في القطاع الصناعي ولعل أبرزها موقع تلك البلدان والكلفة المنخفضة للأيدي العاملة وامتلاكها للمواد الخام اللازمة لإقامة الصناعة بالمقارنة مع البلدان المتقدمة صناعياً بالإضافة إلى كونها مجتمعات استهلاكية وعدد سكانها في ازدياد كبير (بامرحول، ٢٠٢٠، ص.ص ١٣٦).

وعليه يهدف برنامج فرص الاستثمار الصناعي (MIOP) إلى تحديد الفرص الاستثمارية الصناعية، وهو أحد أهم برامج منظمة الخليج للاستشارات الصناعية "جويك"، وفي رصيده دعم لأكثر من ٤٠٠ فرصة استثمار منذ العام ١٩٨٦، وضمن هذا البرنامج، تقوم "جويك" بإجراء دراسات لتحديد الفرص التي يمكن أن تدعمها في دول مجلس التعاون الخليجي واليمن، بالارتكاز على تحليل العرض والطلب والتعرف إلى أحدث التكنولوجيات المتعلقة بالممارسات الصناعية النظيفة، وتقديم منتجات تشكّل قيمة مضافة عبر استخدام الموارد المتاحة في دول مجلس التعاون الخليجي. ويتمّ تحديد الفرص الاستثمارية هذه ودعمها بالتعاون الوثيق مع المستثمرين من القطاع الخاص والقطاع العام، والتواصل الدائم مع الجهات الموردة لأحدث التكنولوجيات (الموقع الرسمي لمنظمة الخليج للاستشارات الصناعية، ٢٠٢٤).

وبالتالي فإن وجود نظام المالي فعال يعتبر أمراً ضرورياً لأي نظام اقتصادي متقدم، فهو الذي يوفر الموارد المالية اللازمة لسير النشاط الاقتصادي عن طريق توفير المنشآت والأدوات والأسواق القادرة على تجميع المدخرات اللازمة للاستثمار وبالتالي يمكن أن نحكم على مدى تقدم اقتصاد هذه الدولة من التقدم الذي بلغه النظام المالي فيها (مصيطفي وين بوزيان، ٢٠١٥، ص.١٢).

كما يعد الاستثمار الصناعي الذي يشمل الاستثمار في الأصول الثابتة الصناعية، عنصراً أساسياً في تعزيز النمو الاقتصادي والتقدم التقني؛ حيث يسهم هذا النوع من

الاستثمار بشكل كبير في تطوير قطاع التصنيع وتحسين القدرة التنافسية للمؤسسات، فيمكن للمؤسسات تحسين كفاءتها وزيادة إنتاجيتها من خلال تعزيز البنية التحتية الصناعية واستخدام تقنيات الإنتاج المتقدمة، مما يعزز قدرتها على التنافس في الأسواق المحلية والدولية، وبذلك يعد الاستثمار الصناعي المساهم الرئيسي في تحقيق التنمية المستدامة والنمو الاقتصادي الشامل (Zhu & Zhu, 2023, P.2).

حيث تشكل العلاقة بين الاستثمار الصناعي والنظام المالي أساساً هاماً للتنمية الاقتصادية المستدامة، فإن الاستقرار الاقتصادي الكلي يعتبر عاملاً حاسماً في تعزيز التنمية الصناعية، فتعتمد آفاق نمو القطاع الصناعي بشكل كبير على مستوى أنشطة الاستثمار، ولتحقيق ذلك يتطلب الأمر استقراراً مالياً شاملاً وقطاعاً مالياً سليماً قادراً على توفير التمويل اللازم وتوجيهه نحو المشاريع الصناعية بشكل فعال، في ظل هذا الاستقرار المالي تصبح الشركات قادرة على التوسع وتحقيق أهدافها الإنتاجية، مما يسهم في تعزيز النمو الصناعي والاقتصادي على المدى الطويل (Shovkun, 2019, P.79).

كما سبق يمكن التطرق إلى أن التكامل بين الاستثمار الصناعي والنظام المالي حيث يتطلب الاستثمار الصناعي تمويلًا كبيراً، وهو ما يستدعي وجود نظام مالي قوي قادر على تقديم القروض، التسهيلات المالية، وصناديق الاستثمار التي تساهم في دعم المشاريع الصناعية. من خلال النظام المالي، يمكن للمستثمرين الحصول على التمويل اللازم للمشروعات

الصناعية، مما يعزز القدرة على التوسع وتحقيق النمو في القطاع الصناعي.

#### \* مفهوم الاستثمار الصناعي

عرف مكاشة وقني (٢٠١٨، ص.٣٢) الاستثمار الصناعي بأنه: "تلك الأصول العقارية التي تتولى المستثمر الوطني بطريقة مباشرة أو غير مباشرة استغلالها من أجل إقامة وإنجاز مشاريع استثمارية في قطاع التصنيع بصفة عامة والصناعة بمختلف أنواعها بصفة خاصة، هذا ما يتطلب من المستثمر ضرورة الحصول على الفوائد العقارية سواء كانت مبنية أو غير مبنية المخصصة لإقامة منشآت ومناطق صناعية أو نشاطات تؤدي أغراض التنمية الاقتصادية خلال مدة زمنية محددة قانوناً".

وبالتالي عرف بامرحول (٢٠٢٠، ص.١٤٤) الاستثمار الصناعي بأنه: "عملية تحول اجتماعي يشمل التطور والتقدم الاقتصادي والسياسي والثقافي والاجتماعي فيلزم في الصناعة التحديث والتطور مع متطلبات الأسواق المحلية والعالمية بحيث يؤدي ذلك إلى تحقيق الأرباح وتحريك عملية التنمية الاقتصادية في البلد".

كما عرف بوزيان وزيدان (٢٠٢٠، ص.١٤٨) الاستثمار الصناعي بأنه: "توظيف رؤوس الأموال في المجال الصناعي لتنشيط مشروع اقتصادي معين يرجع بالمنفعة المادية على أصحاب المشروع ويؤثر إيجابياً على الناتج الوطني".

وعرف بوزيان وقذور (٢٠٢٢، ص.١٤٣) الاستثمار الصناعي بأنه: "توظيف رؤوس الأموال في المجال

الصناعي، لتنشيط مشروع اقتصادي معني يرجع بالمنفعة المادية على أصحاب المشروع ويؤثر إيجابياً على الناتج الوطني".

مما سبق يمكن تعريف الاستثمار الصناعي بأنه عملية تخصيص الأموال في مشاريع صناعية تهدف إلى تحسين أو تطوير قطاع الإنتاج في الاقتصاد. يتمثل الاستثمار الصناعي في إنشاء أو توسيع المصانع والمنشآت الصناعية، وكذلك في شراء المعدات والآلات اللازمة لتحسين الإنتاجية وتوفير فرص عمل جديدة. يعتبر هذا النوع من الاستثمار ضرورياً لتحقيق النمو الاقتصادي والتنمية المستدامة، حيث يساهم في زيادة الإنتاج المحلي وتقليل الاعتماد على الواردات، فضلاً عن تعزيز التنافسية الصناعية.

#### \* مفهوم النظام المالي

تناولت العديد من الأدبيات السابقة مفهوم النظام المالي؛ فلي سبيل المثال: -

عرف عبد الرحيم ومحمد (٢٠١٤، ص.٩٠) النظام المالي بأنه: "مجموع الهيئات والآليات التي تسمح لبعض الأعيان خلال فترة زمنية معينة بالحصول على موارد لتمويل ولآخرين باستخدام وتوظيف مدخراتهم فهو يشمل شبكة المؤسسات المالية والأسواق التي تتوفر على كافة الظروف والآليات المتحكمة في إنتاج وحيازة وتبادل الأصول والأدوات المالية المختلفة".

كما عرف البقمي (٢٠١٥، ص.١٠٦) النظام المالي بأنه: "الإجراءات المشتقة مما جاء في القرآن والسنة التي تعني بموارد الدولة وطرق جبايتها وأوجه إنفاقها".

والأسس التي تحكم المعاملات المالية وتقلل من عمليات الغش والتي من شأنها حماية حقوق المتعاملين".

كما عرف "غاردالو" (Ghardallou, 2021, P.895) النظام المالي بأنها: "الطريقة التي يتم بها تقاسم التمويل بين البنوك والأسواق المالية".

وبالتالي عرف القضاة (٢٠٢٢، ص.١٠٧) النظام المالي بأنه: "مجموعة من عناصر متفاعلة تعمل معا من أجل تحقيق هدف أو مجموعة أهداف ليس بمقدور أي عنصر منها بمفرده تحقيق ذلك الهدف".

عرف الموقع الرسمي للمنصة الوطنية (٢٠٢٤) النظام المالي بأنه: "نظام يقوم بتعريف البنود والحسابات الخاصة بالهيئة وإدخال المبالغ المعتمدة مع اجراء الارتباطات وأوامر الصرف وأوامر الدفع وعكس ذلك على الأرصدة للبنود والحسابات والارتباطات ويشمل ذلك أي عملية صرف داخل الهيئة لتسهيل الأتمتة والاحصائيات والتقارير".

ووصف "وارداني وروبياتون" (Wardani & Robiatun, P.2024, P.47) النظام المالي بأنه: "الترتيبات المؤسسية التي تغطي إنشاء الائتمان واقتراض الأموال من قبل المؤسسات غير المالية والشركات والأفراد، والوساطة المالية التي تسهل نقل الأموال وتجعل الأموال متاحة لوحدات العجز؛ وإنشاء أسواق للأسهم وأوراق الدين لتخصيص الأموال وتحديد الأسعار بكفاءة".

وبالتعقيب على ما تم تناوله يمكن تعريف النظام المالي بأنه مجموعة من المؤسسات والأسواق والآليات التي تسهم في جمع وتوزيع الأموال داخل الاقتصاد ويشمل النظام المالي

وعرف القيسي (٢٠١٧، ص.١١) النظام المالي بأنه: "الخطوات التي تتخذها الدولة بغية التأثير في الحياة الاقتصادية لتحقيق أهداف معينة".

وعرف "براكر" (Bracker et al., 2018, P.89) النظام المالي بأنه: "مجموعة الأسواق والمؤسسات التي تساعد في نقل رأس المال من موردي رأس المال إلى طالبي رأس المال".

وعرف رصاع وبوحرركات (٢٠١٩، ص.٣) النظام المالي بأنه: "شبكة من الأسواق والمؤسسات المالية الذي يساهم في التمويل والاستفادة من المدخرات والفوائض المالية من خلال عملية الإقراض والاقتراض وذلك في إطار الأطر والقوانين التشريعية".

وعرف العربي وقديد وخالفي (٢٠٢١، ص.٢٤٤-٢٤٥) النظام المالي بأنه: "كافة العناصر والآليات المكونة لدورة الأموال وتداولها بين مختلف الأطراف كل حسب الهدف الذي يسعى لتحقيقه والتي تتفاعل فيما بينها لأداء الوظائف المختلفة وتضمن تحقيق أهداف هذا النظام، وهو يتكون أساسا من الأسواق المالية والمؤسسات المالية والأدوات المالية ومجموعة القواعد والأسس التي تساعد على تادية وظيفته، فعملية تحويل الأموال تتم من خلال آلية الأسواق المالية بمختلف فروعها عن طريق تداول مجموعة من الأدوات المالية المتنوعة، وبمساهمة المؤسسات المالية التي تقوم بدور الوساطة المالية، ولضمان السير الجيد لتحويل الأموال وتنظيم التعامل يتضمن النظام المالي مجموعة من القواعد

الرغم من أهميته في دعم الإنتاجية، إلا أن نقص الموارد المالية يمكن أن يشكل عائقاً أمام تحقيق النمو الصناعي، كما إن الاستخدام الأمثل والفعال للموارد المالية يمكن أن يلعب دوراً حيوياً في تعزيز قدرة الشركات الصناعية على التوسع وزيادة استثماراتها، مما يساهم في دفع عجلة الاقتصاد الوطني وتحقيق التنمية المستدامة، فتعد العلاقة بين الاستثمار الصناعي والنظام المالي علاقة وثيقة؛ حيث يعتمد نجاح الاستثمار الصناعي بشكل كبير على توافر التمويل واستخدامه بكفاءة .

(Seifollahi, 2023, P.82-83)

كما تعد العلاقة بين الاستثمار الصناعي والنظام المالي من أهم الجوانب الاقتصادية التي تساهم في دعم وتطوير القطاعات الصناعية؛ حيث يعتبر الاستثمار الصناعي نوعاً من الاستثمار الجماعي الذي يتيح للشركات مشاركة فوائدها ومخاطرها، بالإضافة إلى تقديم خدمات الإدارة، مما يساهم في تعزيز كفاءة استخدام رأس المال، كما يعمل هذا النظام المالي المبتكر على تمويل الشركات من خلال تكوين أصول مادية وغير مادية مثل الآلات والمعدات والمصانع، بالإضافة إلى تكنولوجيا الملكية وبراءات الاختراع، ويساهم الاستثمار الصناعي في تنمية الصناعات المختلفة، بما في ذلك الصناعات الدفاعية والفضاء وبناء السفن والمركبات الحديثة والمواد الجديدة والطاقة المتجددة، كما يعزز أيضاً الصناعات المرتبطة بحماية البيئة وتصنيع المعدات المتطورة والأمن والاتصالات عبر الأقمار الصناعية (Na, 2021, P.42).

من خلال ما تقدم يمكن استنتاج العلاقة بين الاستثمار الصناعي والنظام المالي هي علاقة تكاملية ومرتبطة،

البنوك، وشركات التأمين، وصناديق الاستثمار، وأسواق الأوراق المالية، كما يلعب دوراً مهماً في تسهيل تدفق الأموال بين الأفراد والشركات والحكومات ويعد النظام المالي أداة حيوية لتحقيق الاستقرار الاقتصادي والتنمية، حيث يوفر الوسائل اللازمة للتمويل، بما في ذلك القروض والاستثمار في الأصول المالية، مما يساهم في تعزيز النشاط الصناعي والاقتصادي.

### \* العلاقة بين الاستثمار الصناعي والنظام المالي

تعد العلاقة بين الاستثمار الصناعي والنظام المالي علاقة حيوية ومرتبطة، حيث يعتمد سلوك الاستثمار الصناعي على عدة عوامل مؤثرة، من أبرزها معدل العائد وفترة الاسترداد القصيرة، بالإضافة إلى توافر الموارد المالية الذي يعد من العوامل الرئيسية التي تؤثر بشكل مباشر على قدرة الشركات على توسيع استثماراتها الصناعية، فعندما تكون الشركات قادرة على الوصول بسهولة إلى الموارد المالية، فإنها تتمكن من زيادة حجم أعمالها وتوسيع استثماراتها، في المقابل فإن ندرة الموارد المالية أو عدم الكفاءة في استخدامها قد تجعل من الصعب على الشركات القيام باستثمارات صناعية جديدة، فالشركات التي تتمتع بحصة أكبر من رأس المال تكون أكثر تفاعلاً بشأن فرص الاستثمار الرأسمالي، مما يعكس تأثيراً إيجابياً للنظام المالي على الاستثمار الصناعي. (Farooq et al, 2022, P.829)

كما يعتبر قطاع الصناعة اليوم أحد العوامل الأساسية التي تساهم في النمو الاقتصادي؛ حيث يعد رأس المال المالي أحد العوامل الرئيسية التي تؤثر في تطوره، فعلى

حالة انخفاض أو انعدام الدعم الحكومي (العبادي، ٢٠١٨، ص. ١٣٣).

#### \* المملكة العربية السعودية

حقق القطاع الصناعي في المملكة العربية السعودية تطوراً ملحوظاً في الأربعين سنة الماضية، ويعود ذلك التطور إلى الخطط التنموية المختلفة التي تمازجت مع الاستراتيجيات لتنويع مصادر الاقتصاد الوطني عبر التشجيع الصناعي على مختلف أنواعه وأحجامه خاصة الصناعات البتروكيميائية ولقد كان لهذا التوجه آثاره الإيجابية على زيادة الإنتاج المحلي من ناحية وتوفير مئات الآلاف من الفرص الوظيفية من ناحية أخرى، كما أن هذا التوجه في هذه الصناعات قد أسهم في زيادة قدرة المملكة على التصدير وساعد كذلك على تأمين متطلبات السوق المحلية من هذه الصناعات التحويلية (الخضير، ٢٠٢٠، ص. ٣١٨).

وبالتالي يعد هذا القطاع أحد روافد الدخل القومي السعودي من خلال مساهمته في الناتج المحلي وتشير الأرقام إلى أن إسهام القطاع الصناعي في الناتج المحلي بلغ ١٠.٤٠% عام ٢٠٠٢م ويحقق هذا القطاع أعلى معدل بين القطاعات الاقتصادية غير النفطية المساهمة في الناتج المحلي كما أنه يساهم بشكل كبير في زيادة الصادرات السعودية وحقق الصناعات المعتمدة على المنتجات البترولية مثل صناعة الأسمدة والصناعات الكيماوية والبتروكيميائية تقدماً ملحوظاً وأصبحت تنافس المنتجات العالمية (العبادي، ٢٠١٨، ص. ١٣٥).

حيث يعتمد الاستثمار الصناعي بشكل كبير على النظام المالي لضمان توفير التمويل اللازم لتنفيذ المشاريع الصناعية. يحتاج المستثمرون في القطاع الصناعي إلى تمويلات متنوعة، سواء كانت عن طريق القروض البنكية، أو الاستثمارات من الأسواق المالية، أو عبر صناديق الاستثمار. في المقابل، يوفر النظام المالي الأدوات والآليات التي تضمن توزيع رأس المال بشكل فعال، مما يسهم في تمويل المشاريع الصناعية وزيادة الإنتاجية، من خلال هذه العلاقة، يستطيع القطاع الصناعي جذب الاستثمارات التي تساهم في إنشاء وتوسيع المصانع وتحديث التكنولوجيا، مما يعزز النمو الاقتصادي. وبالمثل، يسهم الاستثمار الصناعي في تقوية النظام المالي، حيث يؤدي إلى زيادة فرص العوائد المالية من خلال نجاح المشاريع الصناعية، مما ينعكس إيجاباً على البنوك والمؤسسات المالية. هذه الديناميكية تجعل من الضروري أن يكون النظام المالي مستقراً ومرناً لدعم الاستثمارات في القطاع الصناعي وتحقيق التنمية الاقتصادية المستدامة.

#### \* تجارب الدول العربية في الاستثمار الصناعي والمالي

إن تجربة دول الخليج العربي حتى فترة الستينات كانت معظمها محصورة في التجارة والخدمات وفي نطاق الأسواق المحلية ومما يزيد من تلكو القطاع الخاص الخليجي في الاستثمار الصناعي أيضاً هو أن طبيعة الاستثمار الصناعي طويل الأجل لا يحقق في الغالب أرباحاً سريعة في الأجل القصير كما وجود قرارات ناجحة تعتمد إلى حد كبير على الدعم الحكومي بعكس الحال في الاستثمار في التجارة والخدمات والمقاولات الإنشائية التي تستطيع البقاء حتى في

تعد تجربة المملكة العربية السعودية في الاستثمار الصناعي والمالي نموذجاً متميزاً في تعزيز الاقتصاد الوطني؛ حيث تتجه المملكة بقوة نحو تمكين القطاع الخاص من خلال عدة خطوات استراتيجية، أبرزها التخصصية وتأسيس هيئة السوق المالية عام ٢٠٠٣ وإنشاء سبع مدن اقتصادية جديدة، وتساهم هذه المبادرات في خلق بيئة ملائمة للاستثمار وتعزيز النمو الاقتصادي، كما تلعب سوق الأوراق المالية دوراً حيوياً في دعم هذا النمو من خلال عدة آليات، كتوفير السوق آلية خروج للمستثمرين ورجال الأعمال، مما يساهم في تعزيز السيولة، كما تمثل تدفقات رأس المال من الاستثمارات الأجنبية المباشرة والمحفظه مصادر مهمة لصناديق الاستثمار وتشجع السوق المنظمة على تحويل الفوائض من الأصول قصيرة الأجل إلى استثمارات طويلة الأجل، مما يعزز استقرار السوق المالي، بالإضافة إلى توفير السوق المعلومات الضرورية التي تعمل على تحسين كفاءة الوساطة المالية (Alshammary, 2014, P.733).

كما تتمتع المملكة العربية السعودية بتجربة متميزة في الاستثمار المالي؛ حيث يساهم سوق رأس المال السعودي في تعزيز النمو الاقتصادي ويستند إلى نظام مالي قوي تنظمه مؤسسة النقد العربي السعودي، فتوفر المملكة مجموعة متنوعة من الخيارات لجذب الاستثمار الأجنبي، خصوصاً للمستثمرين الذين حققوا عوائد مرتفعة في الأسواق المتقدمة؛ حيث تبلغ قيمة السوق المالية السعودية حوالي ٥٥٩ مليار دولار، مما يفوق بورصات جنوب إفريقيا وروسيا وتركيا وماليزيا، وبالمقارنة مع القيمة السوقية للأسهم في أمريكا اللاتينية تعد

السوق السعودية ثاني أكبر سوق بعد بورصة البرازيل، وتعتمد قوة السوق السعودي على ركائز أساسية، تشمل الأساسيات الاقتصادية المتينة والنظام المالي المركزي القوي وعمق واتساع السوق، بالإضافة إلى البيئة التنظيمية المتقدمة للسوق المالية، مما يعزز من مكانة المملكة كأحد أبرز الدول ذات النظام المالي المستقر والجذب الاستثماري. (Almutairi, 2017, Pp. 88-89)

و بموجب مرسوم ملكي لتعزيز الاستثمار الصناعي، تم تأسيس شركة دسر التي تعد من المبادرات الهامة لدعم الاقتصاد السعودي، ويساهم في الشركة ثلاث من أكبر وأعرق المؤسسات في المملكة العربية السعودية، وهم صندوق الاستثمارات العامة السعودي وأرامكو السعودية وسابك التي تعد الشركة السعودية للصناعات الأساسية؛ حيث تهدف شركة دسر إلى تعظيم الأثر التنموي على الاقتصاد الوطني من خلال تنفيذ استثمارات صناعية استراتيجية ومستدامة بالتعاون مع شركاء فنيين عالميين، وفتح سلاسل القيمة الصناعية في المملكة، وتقوم الشركة على قيم العدالة والتميز والاحترام والشراكة، مما يعزز دورها في تحقيق التنمية الاقتصادية المستدامة وتعزيز مكانة المملكة كوجهة رئيسية للاستثمار الصناعي. (DUSSUR, 2024)

كما تم انشاء منصة الترويج للاستثمار الوطني في المملكة العربية السعودية INVEST SAUDI لدعم التوسع التجاري العالمي والاستثمار الصناعي في المملكة، وتعتبر INVEST SAUDI علامة تجارية وطنية لجذب وترويج الاستثمار في المملكة العربية السعودية؛ حيث تشرف

عليها وزارة الاستثمار، وتسهل INVEST SAUDI الاستثمارات الصناعية في المملكة العربية السعودية التي تدعم النمو الاقتصادي للبلاد وتضعها في طليعة عالم الأعمال العالمي، وتم تصميم INVEST SAUDI لتقديم رسالة واضحة وموحدة وفعالة حول فرص الاستثمار في المملكة للمستثمرين الأجنب والمحلين، وكذلك شركات القطاع الخاص، وبالتالي فهي نقطة الاتصال الأساسية للمستثمرين الأجانب الذين يسعون للحصول على المساعدة قبل وأثناء وبعد دخولهم إلى المملكة (Invest Saudi, 2024).

### \* دولة البحرين

أنشئ برنامج مملكة البحرين الصناعي الحالي في عام ١٩٧٥ سعياً من مملكة البحرين لتنويع مصادر دخلها بعيداً عن منتجات النفط والغاز الطبيعي. وأنشأت الحكومة منطقتين صناعيتين جديديين من أجل اجتذاب الشركات الأجنبية إلى مملكة البحرين والتوسع في هذا القطاع، وقامت بعدة مبادرات لتشجيع وتعزيز المشاريع الصناعية، والعمل على جذب الاستثمار الأجنبي إلى البحرين (الموقع الرسمي لحكومة مملكة البحرين، ٢٠٢٤).

تمتع دولة البحرين بتجربة متميزة وفريدة في الاستثمار الصناعي؛ حيث أطلقت حكومة مملكة البحرين استراتيجية القطاع الصناعي (٢٠٢٢-٢٠٢٦) ضمن خطة التعافي الاقتصادي، والتي ترسم مستقبل القطاع للوصول إلى صناعة متطورة ومستدامة تعتمد على مبادرات مبتكرة ومتقدمة، وتهدف هذه الاستراتيجية إلى زيادة مساهمة القطاع الصناعي في الناتج المحلي الإجمالي وزيادة صادرات القطاع

الصناعي الوطني وخلق فرص عمل إضافية للمواطنين في القطاع الصناعي؛ حيث حقق المركز الأول خليجياً والخامس والعشرين عالمياً على مؤشر اليونيدو للكفاءة الصناعية، والذي ارتكز على دعم تحول القطاع نحو الثورة الصناعية الرابعة وتطبيق مفهوم اقتصاد الكربون الدائري وتشجيع الاستثمار في البنية التحتية التكنولوجية، بالإضافة إلى زيادة كفاءة سلسلة التوريد من خلال التكامل الصناعي (Ministry of Industry and Commerce, 2024).

كما تم تأسيس منطقة البحرين العالمية للاستثمار في عام ٢٠٠٥ من قبل وزارة الصناعة والتجارة كموقع استراتيجي رائد في المملكة لجذب الشركات المتعددة الجنسيات والشركات المحلية الموجهة نحو التصدير لتحديد موقع التصنيع والخدمات المهنية في البحرين، وتعد منطقة البحرين العالمية للاستثمار واحدة من سبع مناطق صناعية مملوكة لوزارة الصناعة والتجارة؛ تلي كل منطقة احتياجات الأعمال والاستثمارات الصناعية المختلفة، وضمت ٢.٥ مليون متر مربع من الأراضي ذات الخدمات الكاملة مع اتصالات عالية الجودة واتصال بالنقل، وتعمل منطقة البحرين العالمية للاستثمار تحت إشراف وزارة الصناعة والتجارة وبالتعاون الوثيق مع أصحاب المصلحة الرئيسيين الآخرين لوضع البحرين كموقع مفضل للاستثمار في المنطقة، كما تعد منطقة البحرين العالمية للاستثمار من أبرز التطورات في مملكة البحرين، حيث تم وضعها كموقع للاستثمار الأجنبي المباشر عالي الجودة والمشاريع المحلية الموجهة للتصدير (Bahrain International Investment Park, 2024).

كما تم تأسيس برنامج صناعي لمملكة البحرين في عام ١٩٧٥ لتنويع الاقتصاد؛ حيث أنشأت الحكومة مناطق صناعية جديدة لجذب الشركات الأجنبية إلى البحرين وتوسيع القطاع لتسهيل المزيد من نمو الصناعة المحلية وتشجيع وتعزيز المشاريع الصناعية لجلب الاستثمارات الأجنبية إلى البحرين، كما جعلت دولة البحرين الحصول على ترخيص صناعي بسيط للغاية مع إجراءات واضحة ويمكن استكمالها عبر الإنترنت من خلال بوابة "سجلات"، وتتولى إدارة التنمية الصناعية بوزارة الصناعة والتجارة مسؤولية إصدار التراخيص الصناعية؛ حيث يوفر نظام الخدمات الصناعية (industry.bh) خدمات عبر الإنترنت لأصحاب المصانع والمستثمرين للتقدم بطلبات الحصول على تراخيص صناعية، والتسجيل الصناعي للمصانع القائمة والجديدة والإعفاء من الرسوم الجمركية على مدخلات الصناعة، وشملت الصناعات في البحرين في الآونة الأخيرة صناعات النفط والغاز والبتروكيماويات والبلاستيك والهندسة والألمنيوم والأثاث والخشب والأغذية والأدوية، بالإضافة إلى الملابس والمنسوجات (Government of Bahrain, 2024).

واتاحت البحرين ملكية أجنبية بنسبة ١٠٠٪ للكليات الصناعية الجديدة وإنشاء مكاتب تمثيلية أو فروع لشركات أجنبية، وفي عام ٢٠١٧ وسعت حكومة البحرين عدد القطاعات التي يسمح فيها للأجانب بالاحتفاظ بملكية بنسبة ١٠٠٪ في الشركات لتشمل صناعة السياحة والأحداث الرياضية والتعدين والمحاجر والعقارات وتوزيع المياه وعمليات

نقل المياه وزراعة المحاصيل وإكثارها، وفي مايو ٢٠١٩ خففت حكومة البحرين قيود الملكية الأجنبية في صناعة النفط والغاز مما يسمح بملكية أجنبية بنسبة ١٠٠٪ في مشاريع استخراج النفط والغاز في ظل ظروف معينة، كما بدأت وزارة الصناعة والتجارة في البحرين العمل في منطقة التجارة الأمريكية في فبراير ٢٠٢٢؛ لتحفيز الشركات الأمريكية على بناء مرافق التصنيع والخدمات اللوجستية والتوزيع الصناعية الجاهزة بالكامل في البحرين للوصول إلى سوق دول مجلس التعاون الخليجي الأوسع (U.S. Department of STATE, 2024).

وعليه تقدم البحرين للشركات مناطق صناعية من الطراز العالمي، ذات معايير عالية المستوى، مثل منطقة البحرين العالمية للاستثمار (BIIP)، يعد BIIP بيئة عالمية المستوى وفعالة من حيث التكلفة للتصنيع ذي القيمة المضافة ومشاريع الخدمات الدولية التي تقدم:-

- ١- ملكية استثمار أجنبي بنسبة ١٠٠٪.
- ٢- معدل ضريبة مضمونة بقيمة ٠٪ لمدة ١٠ سنوات.
- ٣- إعفاء كامل من توظيف العمالة المحلية في السنوات الخمس الأولى من التشغيل.
- ٤- الأسعار التنافسية لتأجير الأراضي وتكاليف المرافق.
- ٥- الدعم الشامل للرعاية اللاحقة.
- ٦- إمكانية الدخول المعفى من الجمارك إلى دول مجلس التعاون الخليجي، ومنطقة التجارة الحرة العربية الكبرى، والولايات المتحدة الأمريكية، سنغافورة ودول الرابطة

الأوروبية للتجارة الحرة (الموقع الرسمي لمجلس التنمية الاقتصادية، ٢٠٢٤).

#### \* سلطنة عمان

تتمتع سلطنة عمان بالعديد من المزايا الاستثمارية التي مكنتها من استقطاب الاستثمارات المحلية والأجنبية من بينها الأمن والاستقرار السياسي وتطبيق نظام اقتصادي حر والسماح للأجانب بتملك المشروعات بنسبة تصل الى ١٠٠٪ وعدم وجود قيود على تحويل الاموال والأرباح للخارج وعدم وجود ضريبة دخل على الأفراد وتوحيد المعاملة الضريبية على جميع الشركات والمؤسسات العمانية والأجنبية لتكون ١٢٪ سنويا (الموقع الرسمي للبوابة الإعلامية سلطنة عمان، ٢٠٢٤). وتواصل وزارة التجارة والصناعة وترويج الاستثمار، الترويج لـ ٢٢ فرصة استثمارية متاحة في القطاع الصناعي؛ بهدف رفع مساهمة القطاع في الناتج الإجمالي لسلطنة عمان وتعزيز التنوع الاقتصادي وتنمية الصناعات الوطنية، وتأتي هذه الفرص بالتعاون مع وحدة متابعة تنفيذ رؤية عمان ٢٠٤٠ وجهاز الاستثمار العماني والمؤسسة العامة للمناطق الصناعية (مدائن) وشركة تنمية نفط عمان (الموقع الرسمي لوكالة الأنباء العمانية، ٢٠٢٤).

تمتلك عمان موقع متميز عن اقرانها من الدول؛ حيث تطل على مضيق هرمز المدخل إلى الخليج وتقع على طرق تجارية رئيسية بين الشرق والغرب، مما يضمن سهولة الوصول إلى الأسواق في الشرق الأوسط والهند وجنوب شرق آسيا وأفريقيا وأوروبا، والذي ساهم في النمو الاقتصادي السريع في عمان، فقد سعت الحكومة بنشاط إلى تنفيذ خطة

تنمية شاملة في جميع المجالات ومنهم المجال الصناعي؛ حيث سعت رؤية عمان ٢٠٤٠ على التغلب على التحديات ومواكبة التغيرات الإقليمية والعالمية وتوليد الفرص في جميع المجالات واغتنامها لتعزيز القدرة التنافسية الاقتصادية والرفاهة الاجتماعية مع تحفيز النمو، فتمتع عمان بإمكانات كبيرة في العديد من الصناعات مثل السياحة ومصادر الأسماك والخدمات اللوجستية والتعدين والخدمات الإبداعية والتكنولوجية والتصنيع (Foreign Ministry of the Sultanate of Oman, 2024).

حيث تحركت سلطنة عمان نحو استكمال خطة التنمية الخمسية التاسعة، وهي المرحلة الأخيرة من خطة التنمية طويلة الأجل للبلاد (رؤية ٢٠٢٠)، وأدرجت عمان الحاجة إلى تسريع التحول الهيكلي الوطني من خلال التصنيع والتنوع الاقتصادي لتعزيز اقتصاد، كما تم وضع الصناعات التحويلية في مركز هذا التحول نظراً لإمكاناته كمحرك للنمو الاقتصادي وفرص العمل عبر مجموعة واسعة من مستويات المهارة، وقد أولت عمان أهمية كبيرة للنمو الصناعي، كما تواصل الحكومة تحقيق التنمية المستدامة على المستوى الوطني بتوجيه من المجلس الأعلى للتخطيط في سلطنة عمان، والذي تم تكليفه بتخطيط الاستراتيجيات والسياسات التي تهدف إلى تحقيق التنمية المستدامة في الصناعة وتنويع الاقتصاد وتحسين استخدام الموارد الطبيعية والبشرية في عمان (UNIDO, 2024).

كما تعتبر عمان نموذجاً رائداً في مجال الاستثمار الصناعي والمالي؛ حيث تعمل الحكومة على تطوير بيئة

التركيز على قطاعات مثل البتروكيماويات، والتعدين، والطاقة المتجددة.

٢- دولة البحرين: تُعد البحرين واحدة من أبرز الدول في منطقة الخليج التي ركزت على تنمية قطاعها الصناعي والمالي وتمتلك البحرين بنية تحتية متطورة ومناطق صناعية مثل منطقة البحرين العالمية للاستثمار التي توفر بيئة ملائمة للمستثمرين في قطاعات مثل التصنيع والخدمات اللوجستية.

٣- سلطنة عمان: ركزت سلطنة عمان على تطوير قطاعها الصناعي كجزء من رؤيتها "عمان ٢٠٤٠" لتحقيق التنوع الاقتصادي. قامت السلطنة بإنشاء مناطق صناعية كبيرة مثل منطقة "صحار الصناعية" ومنطقة "الدقم الاقتصادية الخاصة"، التي تجذب الاستثمارات المحلية والدولية في قطاعات مثل الصناعات الثقيلة، والتصنيع، والموانئ.

#### \* تجارب الدول الأجنبية في الاستثمار الصناعي والمالي اليابان \*

فرضت الحكومة اليابانية ضوابط جديدة على المستثمرين الأجانب في مجال معدات تصنيع الرقائق الإلكترونية لمعالجة مخاطر تسرب التكنولوجيا والحيلولة دون استخدام التقنيات التجارية في أغراض عسكرية، وأوضحت وزارة المالية اليابانية، في بيان لها اليوم أنه سوف يتعين على المستثمرين الأجانب اعتباراً من الآن تقديم تبليغ مسبق عند القيام بأي استثمارات مباشرة في قطاع معدات تصنيع الرقائق الإلكترونية، بما في ذلك عند الاستحواذ على حصة تبلغ نسبتها ١٪ أو أكثر في أي شركة مدرجة بالبورصة أو شراء أسهم

استثمارية متميزة من خلال إنشاء منصات ومبادرات تسهم في تسهيل جذب الاستثمارات المحلية والدولية، ومن أبرز هذه المبادرات هو مركز خدمات المستثمرين "تجارة" الذي يشرف على جميع جوانب منظومة الاستثمار في عمان، ويقدم المركز مجموعة من الخدمات التي تشمل تسريع إجراءات الاستثمار وتسهيل إنشاء المشاريع الصناعية وتحليل السوق، كما أطلقت منصة "أعمال عمان" الرقمية التي تقدم مجموعة من الخدمات الموجهة للأفراد والمستثمرين والشركات الناشئة والراسخة، بالإضافة إلى تنظيم "مبادرات تجارة" من قبل منتدى الأعمال العماني بالتعاون مع وزارة التجارة والصناعة وترويج الاستثمار، وهي منصة تهدف إلى تعزيز الحوار بين المستثمرين والشركات وتبادل الرؤى حول الفرص الاستثمارية في عمان (Ministry of Commerce, Industry and Investment Promotion, 2024, Pp. 16-17).

مما سبق يمكن التطرق إلى تجارب الدول العربية في الاستثمار الصناعي والمالي وتمثل في التالي: -  
١- المملكة العربية السعودية: حققت المملكة العربية السعودية تقدماً ملحوظاً في مجال الاستثمار الصناعي والمالي بفضل رؤية المملكة ٢٠٣٠ التي تهدف إلى تنويع الاقتصاد وتقليل الاعتماد على النفط. أنشأت السعودية مدناً صناعية متطورة مثل "مدينة الملك عبد الله الاقتصادية" و"الجبيل وينبع"، وهي مراكز تجمع بين التكنولوجيا المتقدمة والابتكار. كما أطلقت صندوق الاستثمارات العامة لدعم المشاريع الصناعية وتمويلها، مع

في شركة غير مدرجة (الموقع الرسمي لوكالة أنباء الإمارات وام، ٢٠٢٤).

وبالتالي تعد اليابان من أبرز الدول في مجال التصنيع على مستوى العالم؛ حيث تحتل المرتبة الثالثة بعد الصين والولايات المتحدة ويشارك حوالي ١٥٪ من قوتها العاملة في قطاع التصنيع والقطاعات المرتبطة به، مما يعزز مكانتها كمركز صناعي عالمي، وتسعى الحكومة اليابانية إلى تعزيز سلسلة توريد التصنيع وتحقيق الحياد الكربوني في القطاع من خلال تبني سياسات تركز على التكنولوجيا الرقمية والنمو الأخضر، كما تبذل جهوداً كبيرة لجذب الاستثمارات المحلية والأجنبية لتعزيز التنمية الإقليمية؛ حيث تركز على عدة محاور رئيسية، كتعزيز سلسلة التوريد من خلال الاستثمار في التحول الرقمي والتعاون العالمي في مجال البيانات، وتبني استراتيجية النمو الأخضر والقيام بتدابير تهدف إلى دعم الشركات التي تسعى لتحقيق الحياد الكربوني، وتنشيط المناطق الإقليمية عبر جذب الشركات وتعزيز البيئة الاستثمارية المحلية (JETRO, 2024).

كما تعتبر اليابان رابع أكبر اقتصاد في العالم، وخامس أكبر شريك تجاري للولايات المتحدة في عام ٢٠٢٣، وأكبر مصدر للاستثمار الأجنبي المباشر، فتسعى اليابان لخلق قيمة لها في مجالات كثيرة كالاستثمار في الصناعة من خلال خلق المناخ القانوني والتنظيمي الداعم للمستثمرين، كما تواصل الحكومة وضع لوائح جديدة تتماشى مع المعايير الدولية لإتاحة سبل الراحة للمستثمرين الأجانب، بالإضافة إلى حماية حقوق ملكية فكرية قوية مع إنفاذ قوي بشكل عام، كما

اتاحوا أسواق رأس المال عميقة ومتوافرة على نطاق واسع للمستثمرين الأجانب، للسماح بوجود تساهيل لجميع معاملات الصرف الأجنبي تقريباً، بما في ذلك تحويل الأرباح والعائدات الملكية وإعادة رأس المال وسداد رأس المال (U.S. DEPARTMENT OF STATE, 2024).

حيث تعد تجربة اليابان في الاستثمار الصناعي والمالي واحدة من أبرز النماذج في العالم، فنجحت في تحقيق تحول اقتصادي مذهل بعد الحرب العالمية الثانية، كما عملت على صعود صناعتها من خلال اتباع خطوات استراتيجية مدروسة كما ذكرها "جيكا" (JICA, 2024, P.34)، وتمثلت في:-

- ١- التقييم المنهجي للظروف الأولية للاقتصاد الياباني.
- ٢- وضع أهداف ملموسة وواقعية، مع تأجيل تحسين مستويات معيشة المواطنين مؤقتاً في سبيل تسريع عملية الاستثمار والتخطيط الشامل.
- ٣- التركيز على التنمية الصناعية وخاصة في الصناعات الثقيلة والكيميائية.
- ٤- التوجه نحو الخارج من خلال تعزيز تصدير المنتجات الصناعية والمشاركة الفاعلة في التقسيم الدولي للعمل.
- ٥- تقديم الحكومة رؤية واستراتيجيات طويلة الأجل للتنمية الاقتصادية، وتنسيق الأعمال بين القطاعين العام والخاص لتحقيق أهداف التنمية المستدامة.

## \* المملكة المتحدة البريطانية

تسعى المملكة المتحدة إلى تعزيز القطاع الصناعي وجعله ركيزة أساسية في اقتصادها من خلال مجموعة من السياسات الاستراتيجية التي تهدف إلى تحسين الإنتاجية وتعزيز القدرة على الكسب في جميع أنحاء البلاد، وقد حددت الحكومة خمسة أسس كما ذكرها "فازيرجيل وآخرون" (Fothergill et al., 2019, P.448)، من حيث:

١- الأفكار: العمل على جعل المملكة المتحدة الاقتصاد الأكثر ابتكاراً في العالم من خلال دعم البحث والتطوير وتشجيع الابتكار في كافة القطاعات الصناعية.

٢- الناس: توفير وظائف جيدة وزيادة القدرة على الكسب لجميع المواطنين، مع التركيز على تحسين مهارات القوى العاملة بما يتماشى مع احتياجات السوق الصناعي المتطور.

٣- البنية الأساسية: إجراء ترفقيات كبيرة للبنية التحتية في المملكة المتحدة، بما في ذلك تحسين وسائل النقل والطاقة والاتصالات.

٤- بيئة الأعمال: جعل المملكة المتحدة أفضل مكان لبدء وتنمية الأعمال.

٥- الأماكن: تطوير المجتمعات المحلية وتعزيز ازدهارها في جميع أنحاء المملكة المتحدة، بما يضمن توزيعاً متوازناً للتنمية الصناعية والنمو الاقتصادي.

كما أطلقت المملكة المتحدة الاستراتيجية الصناعية الحديثة "استثمر ٢٠٣٥"، وهي خطة حكومية تمتد لعشر سنوات تهدف إلى توفير اليقين والاستقرار الذي تحتاجه الشركات للاستثمار في القطاعات ذات النمو المرتفع، وتركز

هذه الاستراتيجية على معالجة الحواجز التي تعوق النمو في القطاعات والمناطق ذات الإمكانيات العالية والتي تعد محركات رئيسية للنمو الاقتصادي، وتهدف إلى خلق بيئة ملائمة لزيادة الاستثمار وتوفير وظائف عالية الجودة وضمان تأثير ملموس في المجتمعات في جميع أنحاء المملكة المتحدة، كما يمثل الهدف الرئيسي للاستراتيجية في الاستحواذ على حصة أكبر من الاستثمارات المتنقلة دولياً في القطاعات الاستراتيجية، بالإضافة إلى تحفيز الشركات المحلية على تعزيز استثماراتها الصناعية وتوسيع نطاق نموها (GOV.UK, 2024, P.4).

قامت المملكة المتحدة بتطوير استراتيجية شاملة للفترة من ٢٠٢٢ إلى ٢٠٢٥، تهدف إلى تعزيز دورها الريادي في الاستثمار الصناعي، مع التركيز على التحول نحو الاقتصاد الأخضر والمستدام كما ذكرها "ابتكار المملكة المتحدة" (Innovate UK, 2020)، تشمل هذه الاستراتيجية عدة محاور رئيسية: -

١- الطاقة: تسعى المملكة المتحدة إلى تطوير ناقلات طاقة جديدة ودعم صناعة الطاقة من خلال تقنيات مبتكرة.

٢- التنقل: تعمل المملكة المتحدة على الانتقال إلى الطاقة الكهربائية والطاقة النظيفة في قطاع النقل والصناعة، مع التركيز على رقمه هذا القطاع للحد من انبعاثات الكربون.

٣- العيش بدون انبعاثات: تشجيع تطوير منتجات وصناعات جديدة تسهم في تحويل الأماكن السكنية والتجارية إلى بيئات خالية من الانبعاثات.

٤- التصنيع والاستخدام: تسعى المملكة المتحدة إلى تحويل الصناعة إلى نظام تصنيع متقدم ومرن، يتسم بالمسؤولية البيئية والابتكار التكنولوجي.

٥- التمويل الأخضر: تعزيز الاستثمارات الخاصة في الشركات الخضراء ودعم نموها، مما يساهم في التنمية المستدامة للقطاع الصناعي.

٦- المواد الدائرية الحرجة: العمل على تحسين مرونة سلسلة التوريد وتطوير استراتيجيات جديدة لإدارة المواد الخام المعدنية، مما يساهم في تقليل الفاقد في الصناعة وتعزيز الاستدامة.

من خلال ما سبق يمكن استقراء تجارب الدول الأجنبية في الاستثمار الصناعي والمالي في التالي: -

١- اليابان: اليابان تعد واحدة من أبرز الدول العالمية في مجال الاستثمار الصناعي، حيث نجحت في بناء اقتصاد صناعي قوي يعتمد على التكنولوجيا المتقدمة والابتكار. تتميز اليابان بتقديم حوافز للمستثمرين في قطاعات مثل الإلكترونيات، وصناعة السيارات، والروبوتات، والطاقة المتجددة.

٢- المملكة المتحدة البريطانية: تعد المملكة المتحدة نموذجاً آخر للاستثمار الصناعي والمالي الناجح، حيث تتميز بتنوع اقتصادي يدعم الصناعات التحويلية، والطاقة، والتكنولوجيا المتقدمة وقدمت بريطانيا حوافز لجذب المستثمرين إلى قطاعات مثل صناعة الطيران، والطاقة المتجددة، والأدوية، مما جعلها مركزاً صناعياً رائداً على مستوى أوروبا.

### \* الدراسات السابقة

يشتمل هذا الجزء على الدراسات والبحوث العربية والأجنبية المتصلة بموضوع الدراسة والتي سعى الباحث إلى الاطلاع عليها، وذلك بهدف الاستفادة منها في توضيح الحاجة إلى إجراء الدراسة الحالية وتحديد منهجها. هذا فضلاً عن معرفة أهم ما توصلت إليه من نتائج قد تفيد في بناء الدراسة الحالية، وتأصيل إطارها النظري، وأخيراً إبراز موقع الدراسة الحالية بالنسبة للدراسات السابقة، وما يمكن أن تسهم به في هذا المجال وفي تلك المرحلة

### \* الاستثمار الصناعي

دراسة ربحي (٢٠٢٤) بعنوان: "دور الاستثمار الصناعي في تحقيق التنمية المحلية في تيسمسيلت- دراسة القدرات والفرص الاستثمارية في القطاع الصناعي لولاية تيسمسيلت"

هدفت الدراسة الحالية إلى الكشف عن دور الاستثمار الصناعي في تحقيق التنمية المحلية بولاية تيسمسيلت بفضل المشاريع الاستثمارية، وتحليل قدرات وفرص الاستثمار التي تتمتع بها الولاية في القطاع الصناعي في ولاية تيسمسيلت، وقد تبنت الدراسة المنهج الوصفي التحليلي القائم على تحليل الجوانب النظرية المتعلقة بالاستثمار الصناعي والتنمية المحلية من البيانات المتوفرة في الإحصائيات التي تناولت مشاكل القطاع الصناعي وسبل معالجتها، وقد توصلت هذه الدراسة إلى العديد من النتائج من أهمها: -

١- وجود العديد من فرص ومزايا الاستثمار المتاحة في ولاية تيسمسيلت والتي تمثلت في موقعها الجغرافي المتميز والمكانة

الاستراتيجية المتميزة ووفرة الموارد الطبيعية، مما يزيد من مستويات جذب المستثمرين لإنشاء المؤسسات في مختلف النشاطات والمشاريع الصناعية.

٢- وجود مستويات منخفضة من التطور في الاستثمار الصناعي وغياب الوعي الاستثماري في الجزائر بالرغم من الجهود التي تبذلها الدولة من خلال وضع السياسات والخطط لترقية أنشطة الاستثمار الصناعي.

٣- وجود دور إيجابي للاستثمار الصناعي في تحقيق التنمية المحلية، حيث ساهم الاستثمار الصناعي الذي نتج عنه زيادة في عدد المنشآت الصناعية إلى زيادة في توفير فرص العمل وزيادة الناتج المحلي.

٤- ساهمت الحكومة في تعزيز الاستثمارات في عدة مجالات مثل الصناعة والسياحة والزراعة والصحة، وذلك في إطار البرنامج التكميلي الذي يهدف إلى تعزيز التنمية المحلية على مستوى الولاية، مما نتج عنه زيادة في التنمية المالية في البلاد.

وأوصت الدراسة بالعديد من التوصيات أهمها يجب إنشاء مناطق صناعية جديدة وفق احتياجات الولاية، كما يجب تهيئة مناخ ملائم لجذب المستثمرين المحليين والأجانب، ويجب أيضاً تقديم امتيازات خاصة للمؤسسات النشطة في الولاية لدعمها وتوسيع نشاطاتها.

دراسة "ماركوني وآخرون" (Marconi et al., 2022) بعنوان: "تأثير اختلالات أسعار الصرف على الاستثمار الصناعي في البرازيل"

هدفت الدراسة الحالية إلى الكشف عن العلاقة بين اختلالات أسعار الصرف والاستثمار الصناعي في البرازيل،

وقد تبنت الدراسة المنهج التحليلي القائم على تحليل البيانات التي تم الحصول عليها من قاعدة البيانات التي تشمل ٢٤ قطاعاً صناعياً في البرازيل، تغطي الفترة من ٢٠٠٧ إلى ٢٠١٧، والذي يسمح بتحليل شامل للتغيرات في الاستثمار الصناعي عبر مختلف القطاعات، وقد توصلت هذه الدراسة إلى العديد من النتائج من أهمها: -

١- وجود تأثير سلبي للاختلالات في أسعار الصرف في التأثير على قرارات الاستثمار، مما يؤثر بشكل سلبي على التنمية الاقتصادية في البرازيل.

٢- وجود تأثير إيجابي للحفاظ على سعر الصرف عند مستوى التوازن الصناعي على قرارات الاستثمار، حيث يساهم الحفاظ على سعر الصرف عند مستوى التوازن الصناعي في خلق بيئة ملائمة لجذب الاستثمارات وتعزيز القرارات الاستثمارية، ويُعتبر من العوامل الأساسية لنجاح السياسة الاقتصادية.

٣- وجود تأثير إيجابي لاستقرار سعر الصرف على تحسين قدرة الشركات لتقدير أرباحها، مما يزيد من رغبتها في الاستثمار في التوسع أو الابتكار، ويزيد من الفرص الاستثمارية في القطاعات القابلة للتصدير.

وأوصت الدراسة بالعديد من التوصيات أهمها يجب إجراء المزيد من الدراسات المستقبلية التي تهدف إلى البحث عن المزيد من العوامل التي تعزز الاستثمار الصناعي في البرازيل، كما يجب الحفاظ على سعر الصرف عند مستوى التوازن الصناعي بشكل بيئة مواتية لجذب الاستثمارات وتعزيز القرارات الاستثمارية.

دراسة "المحيميد" (٢٠٢٠) بعنوان: "دراسة تحليلية للعوامل المؤثرة على كفاءة الاستثمار في القطاع الصناعي بالمملكة العربية السعودية" هدفت الدراسة الحالية إلى التعرف على مدى كفاءة الاستثمار الصناعي في المملكة العربية السعودية وتحليل العوامل المؤثرة عليه، وقد تبنت الدراسة المنهج الاستقرائي في التحليل الاقتصادي باستخدام الأساليب الكمية والوصفية في تحليل البيانات الثانوية المنشورة محلياً ودولياً، بما في ذلك تقارير مؤسسة النقد العربي السعودي، وبيانات الهيئة العامة للإحصاءات، وإحصاءات مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية، وقد توصلت هذه الدراسة إلى العديد من النتائج من أهمها: -

١- وجود مستويات مرتفعة من التطور في حجم الاستثمارات الكلية، حيث سجلت الاستثمارات الكلية اتجاهاً متزايداً بمعدل زيادة سنوية قدرها ٥٨١٧ مليون ريال وهو ما يعادل ١.٥٪ من متوسط الاستثمارات الكلية البالغ ١١٤,٦٥٨ مليون ريال.

٢- وجود مستويات مرتفعة من التطور في حجم الاستثمارات الصناعية، حيث سجلت الاستثمارات الصناعية زيادة سنوية مقدارها ٤١٩٤ مليون دولار ٢.١٪ من متوسط الاستثمارات الصناعية البالغ ٤٠,٩١٩ مليون دولار.

٣- وجود عدد من العوامل المؤثرة إيجابياً على كفاءة الاستثمار الصناعي في التكنولوجيا وتحسين الأجور في القطاع الصناعي مما أدى إلى زيادة الاستثمار الصناعي.

٤- وجود تأثير إيجابي للاستثمار الصناعي على النمو المالي، حيث يعزز الاستثمار الصناعي من العائد على الاستثمار وربحية رأس المال وزيادة الناتج المحلي الصناعي، وسعر الفائدة، وحجم الائتمان وقيمة الضرائب بالمملكة وتنمية القطاع الاقتصادي ككل.

وأوصت الدراسة بالعديد من التوصيات أهمها يجب تنوع الأنشطة الصناعية بالمملكة مع عدم الاستمرارية في التركيز على توجيه الاستثمارات الصناعية لقطاع النفط والبتروكيماويات بوزن نسبي أكبر دون توجيه الاستثمارات الصناعية إلى أنشطة أخرى متنوعة من خلال الاستفادة من الميزات النسبية والتنافسية بالمملكة.

دراسة "بوتون وآخرون" (Bütün et al., 2019) بعنوان: "نهج التحسين لتخطيط الاستثمار الصناعي على المدى الطويل"

هدفت الدراسة الحالية إلى تحليل تأثير تحسين تخطيط الاستثمار الصناعي على المدى الطويل، وقد تبنت الدراسة المنهج التحليلي القائم على تحليل البيانات حول فترات الاستثمار المختلفة، بما في ذلك فترات الاستثمار القصيرة والطويلة، لتحديد كيفية تأثير توقيت الاستثمارات على العوائد المالية، وقد توصلت هذه الدراسة إلى العديد من النتائج من أهمها: -

١- وجود تأثير إيجابي لتطبيق نماذج التخطيط في عملية الاستثمار الصناعي وتحديد الأهداف الرئيسية للاستثمار لتقليل الانبعاثات الكربونية وتحقيق الأهداف البيئية وتحسين سمعة الشركات وتنمية القطاع الصناعي على المدى الطويل.

٢- وجود تأثير إيجابي للتخطيط الأمثل للاستثمار الصناعي على تحسين التكاليف التشغيلية بنسبة تصل إلى ٢٧٪ دون قيود على الميزانية، و١٦-٢٦٪ مع قيود على الميزانية وفترات الاستثمار.

وأوصت الدراسة بالعديد من التوصيات أهمها يجب تقسيم فترات الاستثمار في قطاع الصناعة إلى مراحل قصيرة ومتوسطة وطويلة الأجل، مما يسمح بتقييم الأداء وتعديل الاستراتيجيات حسب الحاجة، هذا يساعد في تجنب الاستثمارات المهذرة أو غير المحدية، ويعزز من النمو الاقتصادي.

دراسة "فخر حسيني" (Fakhrehosseini, 2019) بعنوان: "اختيار الاستثمار الصناعي الأمثل من خلال أساليب صنع القرار متعددة المعايير مع التركيز على توبسيس، فيكور وكوبراس (دراسة حالة مقاطعة جيلان)"

هدفت الدراسة الحالية إلى تحديد القطاعات المثلى للاستثمار الصناعي من خلال تقييم معايير توبسيس، فيكور وكوبراس التي تؤثر على قرارات الاستثمار، مثل الربحية والتوظيف في إيران، وقد تبنت الدراسة المنهج التحليلي القائم على تحليل البيانات التي تم الحصول عليها من الشركات الصناعية في منطقة جيلان من ٢٠١٢ إلى ٢٠١٥ التي تتعلق بالأنشطة الاقتصادية للشركات وأنشطة الاستثمار الاقتصادي ومؤشرات الربحية والبطالة، وقد توصلت هذه الدراسة إلى العديد من النتائج من أهمها: -

١- وجود العديد من القطاعات الصناعية المثلى للاستثمار الصناعي منها صناعة الملابس والخشب ذات الطلب العالي

والتي توفر فرص عمل كبيرة، يليها صناعة الفحم والمنتجات النفطية، وهي من القطاعات الاستراتيجية التي تساهم في الاقتصاد الوطني.

٢- وجود تأثير إيجابي للاستثمار في قطاع الأثاث والورق والمواد الغذائية والمشروبات في تلبية احتياجات السوق وتوفير فرص العمل وتحسين الأداء الصناعي في إيران.

٣- ساهمت الأساليب مثل Topsis (الأداء طبقاً للتشابه مع الحل المثالي)، التحسين متعدد المعايير وحل الحلول الوسيط (VIKOR)، COPRAS (لتقييم النسبي المعقد) في تحديد القطاعات الأنسب للاستثمار استناداً إلى معايير رئيسية مثل الربحية ومعدلات التوظيف مما ساهم في تعزيز النمو الاقتصادي وتحقيق التنمية المستدامة.

وأوصت الدراسة بالعديد من التوصيات أهمها يجب على الجهات الاقتصادية المعنية إعادة النظر في طريقة تخصيص المرافق والموارد المالية للاستثمار الصناعي استناداً إلى نتائج تقييم أداء القطاعات المختلفة، كما ينبغي أن يكون التركيز على القطاعات ذات الأولوية، مثل صناعة الملابس والأخشاب.

دراسة أحمد وأمبدي (٢٠١٦) بعنوان: "دور نظم المعلومات المحاسبية والمحوسبة في ترشيد قرارات الاستثمار في القطاع الصناعي: دراسة ميدانية"

هدفت الدراسة الحالية إلى الكشف عن العلاقة بين القرارات الاستثمارية في القطاع الصناعي وحساب مخاطر القرار الاستثماري والعائد منه وبين نظم المعلومات المحاسبية، وقد تبنت الدراسة المنهج الوصفي التحليلي والمنهج الاستقرائي

والاستنباطي القائم على تحليل بيانات شركة سكر كنانة في السودان التي تتعلق بالمعلومات المحاسبية المحوسبة والاستثمار الصناعي، وقد توصلت هذه الدراسة إلى العديد من النتائج من أهمها: -

١- وجود علاقة ارتباطية بين نظم المعلومات المحاسبية المحوسبة وبين ترشيد قرارات الاستثمار في شركات السكر، حيث كلما ارتفعت مستويات موثوقية وكفاءة نظم المعلومات المحاسبية المحوسبة كلما كانت شركات السكر قادرة على اتخاذ القرارات الاستثمارية الفعالة.

٢- وجود علاقة ارتباطية بين أنظمة المعلومات المحاسبية المحوسبة وبين حساب مخاطر القرار الاستثماري والعائد منه، حيث تسهل أنظمة المعلومات المحوسبة من حصول أصحاب القرار على المعلومات المطلوبة التي تفيد في التنبؤ بالمخاطر ومواجهتها ومن ثم زيادة العائد من الاستثمار الصناعي.

وأوصت الدراسة بالعديد من التوصيات أهمها يجب تطوير أنظمة محاسبية فعالة تساهم في تحسين إدارة الأنشطة التشغيلية وضمان دقة العمليات المالية، كما يجب تباع أساليب تحليل دقيقة ومنهجية لمعالجة البيانات المالية لضمان اتخاذ قرارات استراتيجية فعالة تعزز أداء المنشأة.

#### \* النظام المالي

دراسة "حسن" (Hasan, 2024) بعنوان:

"أهمية النظام المالي في التقدم الاقتصادي للبلد"

هدفت الدراسة الحالية إلى الكشف عن أهمية ووظيفة النظام المالي في النمو الاقتصادي في الهند، وتحليل التطورات وأوجه القصور في النظام المالي الهندي، وقد تبنت

الدراسة المنهج التحليلي القائم على تحليل البيانات التي تم الحصول عليها من المجالات والصحف والتقارير التي تم نشرها على المنصات الإلكترونية ذات الصلة بالنظام المالي في الهند، وقد توصلت هذه الدراسة إلى العديد من النتائج من أهمها: -

١- يلعب النظام المالي دوراً حيوياً في تنمية المناطق المحرومة من خلال تقديم المعونات، مما يساهم في تقليل التوترات السياسية والاضطرابات الأخرى، كما يعزز النظام المالي التكامل الاقتصادي، مما يؤدي إلى وضع سياسات اقتصادية مشتركة تتعلق بالاستثمار والتجارة والقوانين التجارية وتنظيم العمل.

٢- يعزز النظام المالي القوي من قدرة سوق رأس المال على جذب الاستثمارات من المصادر المحلية والدولية، مما يساهم في زيادة تدفق رأس المال وتعزيز الاستثمارات، وبالتالي تسريع نمو الاقتصاد الوطني.

٣- يتمتع النظام المالي الهندي بمستويات مرتفعة من التحسينات في الأداء مقارنة بأسواق الدول النامية الأخرى، مما أدى إلى تحقيق كفاءة في التكاليف والربحية وتوفير فرص العمل.

٤- هناك عدد من أوجه القصور في النظام المالي الهندي، مثل الاعتماد على الوسطاء الماليين، والرقابة الحكومية، والهيكل الاحتكارية، والاعتماد المفرط على البنوك التنموية، مما يعيق النمو الاقتصادي.

وأوصت الدراسة بالعديد من التوصيات أهمها يجب إجراء المزيد من الدراسات المستقبلية التي تهدف إلى البحث عن المزيد السياسات التي تحفز من إنشاء هيئات تنسيقية بين

مختلف المؤسسات المالية لضمان التعاون الفعال وتبادل المعلومات لتحسين الأداء العام للنظام المالي.

دراسة "مالك ومالك" (Malik & Malik, 2022) بعنوان: "تحليل طرق تعزيز النظام المالي في تطوير الاقتصاد الهندي"

هدفت الدراسة الحالية إلى الكشف عن دور وأهمية النظام المالي في التنمية الاقتصادية في الهند، ووصف نقاط الضعف في النظام المالي الهندي وقد تكون مجتمع الدراسة من جميع موظفي ومديري البنوك والمحاسبين والمستثمرين والعاملون في قطاع الصرافة في النظام المالي في الهند، بينما اشتملت عينة الدراسة على عدد من موظفي ومديري البنوك والمحاسبين والمستثمرين والعاملون في قطاع الصرافة في النظام المالي في الهند، وقد تبنت الدراسة المنهج المختلط بشقيه الكمي والنوعي، كما استعانت بالاستبانة والمقابلات وتحليل الوثائق والتقارير المالية كأدوات للدراسة، وقد توصلت هذه الدراسة إلى العديد من النتائج من أهمها: -

١- لعب النظام المالي دوراً حيوياً في توزيع الموارد المحدودة المتاحة في الاقتصاد الهندي، حيث يعمل كحلقة وصل بين المدخرين والمستثمرين من خلال تسهيل نقل الأموال بين الطرفين، وتحديد أسعار الأوراق المالية، وبتيح للمؤسسات والمستثمرين الفرصة للحصول على وتداول الأدوات المالية المتنوعة والأوراق المالية.

٢- حقق القطاع المالي في الهند قوة وكفاءة واستقراراً بفضل المنافسة، والتدابير التنظيمية، وتحديد السياسات المالية وغير

المالية، وقد كان التقدم في الإصلاحات واضحاً خلال فترة التسعينيات.

٣- ساهم النظام المالي في توفير بيئة تفاعلية بين المقرضين والمقرضين، مما يساهم في زيادة تدفق رأس المال وتعزيز التنمية الاقتصادية في البلاد، وتطوير النظام الاقتصادي في الهند.

وأوصت الدراسة بالعديد من التوصيات أهمها يجب إجراء المزيد من الإصلاحات في النظام المالي أولوية لتعزيز النمو والتنمية الاقتصادية في الهند، كما يجب على الجهات المسؤولة المساهمة في سن القوانين والسياسات التي تعزز من استقرار الأسواق المالية وتعزيز الأداء المالي في الهند.

دراسة "بابو" (Babu, 2018) بعنوان: "دور النظام المالي في التنمية الاقتصادية للبلد"

هدفت الدراسة الحالية إلى الكشف عن دور النظام المالي في التنمية الاقتصادية في البلدان النامية، وقد تبنت الدراسة المنهج التحليلي القائم على تحليل البيانات التي تتعلق بأهمية ودور النظام المالي في تحقيق التنمية الاقتصادية في البلدان النامية والتي تم الحصول عليها من المصادر الثانوية مثل المحلات والصحف والتقارير والمواقع الإلكترونية الموثوقة، وقد توصلت هذه الدراسة إلى العديد من النتائج من أهمها: -

١- وجود دور إيجابي للنظام المالي في التنمية الإقليمية المتوازنة وتطوير المناطق الأقل نمواً من خلال تقديم الدعم المالي والامتيازات اللازمة، مما يساهم في هذا يساعد في تحقيق تنمية ويقلل من الاضطرابات السياسية والاجتماعية ويجد من الهجرة من المناطق الريفية إلى الحضر.

٢- تسهم المؤسسات المالية، مثل مصارف التنمية الريفية والجمعيات التعاونية، في تعزيز الفئات الأضعف في المجتمع من خلال توفير الوصول إلى الموارد المالية، وهذا يسهم في تحسين مستوى المعيشة ويعزز النمو الشامل.

٣- يضمن النظام المالي إجراء معاملات مالية سلسلة من خلال تنظيم الهيئات، مما يحمي مصالح المستثمرين ويسهل تدفق الأموال. وهذا يساهم في خلق بيئة مستقرة تدعم الأنشطة الاقتصادية.

وأوصت الدراسة بالعديد من التوصيات أهمها يجب على المؤسسات المالية العمل على تطوير منتجات مالية جديدة تتناسب مع احتياجات السوق المتغيرة، وتعزيز الابتكار لجذب عدد أكبر من المستثمرين وزيادة الاستثمارات والنمو الاقتصادي.

دراسة عبد الرحيم ومحمد (٢٠١٦) بعنوان: "أهمية النظام المالي والاستثمار الأجنبي المباشر في التوجه الاقتصادي الجديد حالة الجزائر- دراسة قياسية خلال الفترة ١٩٩٠-٢٠١٥"

هدفت الدراسة الحالية إلى تحليل أهمية النظام المالي في جذب الاستثمار الأجنبي المباشر وتحقيق مستويات أعلى من النمو الاقتصادي في الجزائر، وقد تبنت الدراسة المنهج التحليلي القائم على تحليل البيانات التي تم الحصول عليها من مؤشرات قياس التنمية المالية ومؤشرات قياس تطور الجهاز المصرفي والأسواق المالية ذات الصلة بالنظام المالي والاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر ما بين عامي ١٩٩٠-٢٠١٥، وقد توصلت هذه الدراسة إلى العديد من النتائج من أهمها: -

١- وجود أهمية لوجود نظام مالي متطور في تعزيز ثقة المستثمرين الأجانب وتوفير بيئة مستقرة وآمنة لنقل رؤوس الأموال، مما يسهم في زيادة تدفق الاستثمارات الأجنبية إلى الاقتصاد المحلي.

٢- ساهم النظام المالي المتطور في تعزيز كفاءة توزيع الموارد المالية من خلال توجيهها نحو المشاريع التي تحقق عوائد أعلى، وهذا بدوره يعزز من دعم المشاريع الاستثمارية ويجفز النمو الاقتصادي.

٣- تعتبر المؤسسات المالية، مثل البنوك وشركات الاستثمار، عنصراً أساسياً في تسهيل الاستثمارات الأجنبية المباشرة، فهي تقدم التمويل الضروري، وتوفر المعلومات السوقية، بالإضافة إلى الخدمات المالية التي تسهم في تسهيل دخول المستثمرين الأجانب إلى السوق المحلية.

وأوصت الدراسة بالعديد من التوصيات أهمها يجب إجراء المزيد من الدراسات المستقبلية التي تهدف إلى البحث عن المزيد من أوجه الاستفادة والدور الذي يلعبه النظام المالي والاستثمار الأجنبي المباشر في التوجه الاقتصادي الجديد في البلدان المختلفة.

دراسة عبد الرحيم ومحمد (٢٠١٥) بعنوان: "أهمية النظام المالي والاستثمار الأجنبي المباشر في التوجه الاقتصادي الجديد - حالة الجزائر- دراسة قياسية خلال الفترة (١٩٩٠-٢٠١٤)"

هدفت الدراسة الحالية إلى الكشف عن أهمية النظام المالي في جذب الاستثمار الأجنبي وتحقيق النمو الاقتصادي في الجزائر، وقد تبنت الدراسة المنهج التحليلي القائم على تحليل

البيانات التي تم الحصول عليها من قواعد بيانات البنك العالمي التي توضح مستويات التطور في النظم المالية وحجم الاستثمار الأجنبي المباشر الوارد للفترة ما بين ١٩٩٠-٢٠١٤، وقد توصلت هذه الدراسة إلى العديد من النتائج من أهمها: -

١- وجود علاقة معنوية طردية بين النظام المالي وبين الاستثمار الأجنبي على المدى الطويل، حيث تبين أن تطور النظام المالي يعزز من جذب المستثمرين الأجانب للاستثمار في مختلف القطاعات رغم أن تأثيره محدود بسبب عدم تحقيق المستوى المطلوب من التنمية المالية في الجزائر.

٢- وجود عدد من أوجه القصور في النظام المالي مثل ضعف المرونة والاستقرار والافتقار إلى التطور التكنولوجي، وقلة التنوع في الأدوات المالية وغياب الابتكار المالي يجعل القطاع أقل جذباً للمستثمرين الأجانب.

وأوصت الدراسة بالعديد من التوصيات أهمها يجب إجراء إصلاحات هيكلية في القطاع المالي لتعزيز كفاءته ومرونته، كما يجب تحسين البنية التحتية المالية وتبني التكنولوجيا المالية لتسهيل العمليات المالية وتعزيز الشفافية.

دراسة زريقات وآخرون (٢٠١٥) بعنوان: "تأثير تطوير النظام المالي على النمو الاقتصادي في الأردن (١٩٨٠-٢٠٠٩)"

هدفت الدراسة الحالية إلى تحليل أثر العلاقة بين تطوير النظام المالي ومعدل النمو الاقتصادي في المملكة العربية الهاشمية باستخدام بيانات السلاسل الزمنية ما بين عامي ١٩٨٠-٢٠٠٩، وقد تبنت الدراسة المنهج التحليلي القائم على تحليل البيانات التي تم جمعها من السلاسل الزمنية السنوية

على مدى فترة زمنية كبيرة، وتحديدًا من عام ١٩٨٠ إلى عام ٢٠٠٩، مما يتيح فهم شامل للعلاقة بين التنمية المالية والنمو الاقتصادي في الأردن، وقد توصلت هذه الدراسة إلى العديد من النتائج من أهمها: -

١- وجود علاقة طويلة الأمد بين تطوير النظام المالي والمصرفي وزيادة معدلات النمو الاقتصادي، وزيادة نسبة الاستثمارات. ٢- وجود علاقة سببية ثنائية مهمة بين النظام المالي والنمو الاقتصادي في الأردن، حيث أدت التغيرات في النمو الاقتصادي إلى التأثير بشكل إيجابي على نمو وتطوير النظام المالي، كما أدى تطوير النظام المالي إلى زيادة النمو الاقتصادي في كل من الأمد القصير والطويل.

٣- وجود علاقة إيجابية بين النمو الاقتصادي المتمثل في معدل دخل الفرد الحقيقي وبين النظام المالي وما يتضمنه من أبعاد مثل عرض النقود والائتمان الممنوح للقطاع الخاص ومعدل الودائع.

وأوصت الدراسة بالعديد من التوصيات أهمها يجب أن تشجع الحكومة الاستثمار الأجنبي بنشاط، لما له من دور في ضخ رأس المال في الاقتصاد، وهو أمر ضروري لتحفيز النمو، كما يجب قيام الحكومة بإطلاق سياسات اقتصادية تهدف إلى السيطرة على التضخم، وتعزيز بيئة اقتصادية أكثر قوة من خلال تنفيذ السياسات الاستراتيجية.

#### \* العلاقة بين الاستثمار الصناعي والنظام المالي

دراسة ابراهيم (٢٠٢٤) بعنوان: "دور المصارف العراقية في تعزيز نشاط الاستثمار (المصرف الصناعي العراقي نموذجاً)"

هدفت الدراسة الحالية إلى الكشف عن دور المصارف العراقية في تعزيز الاستثمار المالي. بما يعود بالمنفعة على مختلف قطاعات الاستثمارات الصناعية والتجارية والخدمية، وقد تبنت الدراسة المنهج الاستقرائي الاستنباطي القائم على تحليل البيانات الإحصائية التي تم الحصول عليها من الوثائق المصرفية للمصرف الصناعي والبنك المركزي العراقي والهيئة الوطنية للاستثمار المالي ما بين عامي ٢٠١٨-٢٠٢٢، وقد توصلت هذه الدراسة إلى العديد من النتائج من أهمها: -

١- وجود دور إيجابي للمصارف الحكومية في تعزيز الاستثمار المالي في القطاع الاقتصادي من خلال العمل على تقليل المعوقات الإدارية والاتجاهات نحو أتمتة المعلومات واستخدام الأنظمة الحديثة.

٢- عدم وجود خطة واضحة لاستقطاب المستثمرين والتشجيع على الاستثمار من قبل المصرف الصناعي.

٣- وجود تأثير لتمويل الاستثمار المالي في قطاع الصناعة على زيادة الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الثابتة إلى ٥.٢٩٢ تريليون دينار لعام ٢٠٢٢، مقارنةً بحوالي ٣.١٨٢ تريليون دينار لعام ٢٠١٥، مما يمثل زيادة ملحوظة قدرها ٢.١١٠ تريليون دينار وبمعدل نمو يبلغ ٧٪.

٤- جاء قطاع الصناعات التحويلية والقطاع النفطي في مقدمة القطاعات التي تم تمويلها بمعدل نمو ٥.١٠٪، يليه قطاعات البنى التحتية (الكهرباء، الماء، النقل، والاتصالات ثم القطاع الزراعي بمعدل ٤.٨٪.

وأوصت الدراسة بالعديد من التوصيات أهمها يجب على الهيئة القومية للاستثمار استغلال عائدات الموارد المالية

لتعزيز الاقتصاد من خلال زيادة معدل النمو، وتنشيط الاقتصاد عبر الاستثمار في القطاعات الأساسية، كما يتعين إعداد خطط استثمارية مبنية على أسس علمية، ومراجعة الإجراءات لتبسيطها، وإيجاد وسائل فعالة لجذب المستثمرين وتحفيز الاستثمار.

دراسة كريمة (٢٠٢٤) بعنوان: "محاولة تحديد طبيعة العلاقة بين تطور النظام المالي والمقاولاتية في الدول النامية - الجزائر نموذجاً-

هدفت الدراسة الحالية إلى تحليل طبيعة وواقع الأنظمة المالية في الدول النامية، والكشف عن العلاقة بين تطوير النظم المالية ونشاط المقاولات الغير رسمية في الدول النامية، وقد تبنت الدراسة المنهج الوصفي التحليلي القائم على تحليل المفاهيم المتعلقة بالتطور المالي والمقاولات والعلاقة بينهم من ٧٣ دولة نامية خلال الفترة (١٩٩٦-٢٠٢٠)، وذلك من خلال قياس التطور في نشاط المقاولات باستخدام معدل التوظيف الذاتي وقياس التطور المالي باستخدام مؤشر المؤسسات المالية ومؤشر الأسواق المالية من طرف صندوق النقد الدولي، وقد توصلت هذه الدراسة إلى العديد من النتائج من أهمها: -

١- وجود انخفاض في مستويات تطوير النظم المالية في الدول النامية من ضمنها الجزائر، وشمل ذلك المؤسسات المالية مثل البنوك والتي تواجه تحديات مثل القيود التنظيمية، وضعف الشمول المالي، والافتقار إلى التكنولوجيا الحديثة.

٢- وجود علاقة سلبية بين تطور المؤسسات والنظم المالية وبين المقاولاتية غير الرسمية، حيث أدى تطوير المؤسسات

المالية إلى تقليل القيود على السيولة والتمويل، مما يدفع الأفراد نحو المقاولاتية الرسمية.

٢- وجود تأثير لتحسين دخل الفرد وتطوير الأطر التنظيمية في المؤسسات المالية في تعزيز التوجه المقاولات الرسمية برعاية الحكومة بدلاً من التوجه لقطاع الخاص.

وأوصت الدراسة بالعديد من التوصيات أهمها يجب العمل على تطوير النظام المالي في الجزائر من خلال تحسين الشمول المالي وتعزيز الأطر التنظيمية وزيادة فعالية المؤسسات الحكومية لتشجيع على استخدام التكنولوجيا المالية وتسهيل وصول الأفراد إلى المؤسسات المالية ينبغي تقديم حوافز للمقاولين غير الرسميين للانتقال إلى القطاع الرسمي، مثل تخفيض الضرائب وتحسين بيئة الأعمال.

دراسة الياسين (٢٠٢٣) بعنوان: "أثر الاستثمار في مشاريع الطاقة المتجددة على الأداء المالي لشركات الكهرباء الأردنية منذ عام ٢٠١٧"

هدفت الدراسة الحالية إلى الكشف عن تأثير الاستثمار في مشاريع الطاقة المتجددة على الأداء المالي المتمثل بـ (الربحية، درجة السيولة، الملاءة المالية) لشركات الكهرباء الأردنية، وقد تكون مجتمع الدراسة من جميع الموظفين الماليين العاملين في الإدارة الرئيسية لشركات الكهرباء الأردنية، بينما اشتملت عينة الدراسة على (١٢٠) موظف مالي يعملون في الإدارة الرئيسية لشركات الكهرباء، وقد تبنت الدراسة المنهج الوصفي التحليلي، كما استعانت بالاستبانة كأداة للدراسة، وقد توصلت هذه الدراسة إلى العديد من النتائج من أهمها: -

١- وجود تأثير إيجابي ذو دلالة إحصائية للاستثمار في مشاريع الطاقة المتجددة على ربحية الشركات، حيث يخفض الانتقال إلى الطاقة البديلة من التكاليف الناتجة عن الأعطال وصيانة الشبكة وترشيد النفقات الرأسمالية.

٢- وجود تأثير إيجابي ذو دلالة إحصائية للاستثمار في مشاريع الطاقة البديلة على درجة السيولة لشركات الكهرباء، كما تبين وجود تأثير ضعيف للاستثمار في الطاقة البديلة على الملاءة المالية لشركات الكهرباء الأردنية.

وأوصت الدراسة بالعديد من التوصيات أهمها يجب إجراء المزيد من الدراسات المستقبلية التي تبحث عن المزيد من تأثير الاستثمار في مشاريع الطاقة على تطوير الأداء المالي للشركات، كما يجب تنفيذ مجموعة من الحزم الاقتصادية التي من شأنها تشجيع المستفيدين (الأفراد والمؤسسات والشركات) بالقيام بالاستثمار في المشاريع الصناعية.

دراسة "خان وآخرون" (Khan et al., 2023) بعنوان: "تأثير الاستثمار الأجنبي المباشر على الشمول المالي: دراسة إمبريقية"

هدفت الدراسة الحالية إلى الكشف عن تأثير الاستثمار الأجنبي المباشر على الشمول المالي في القطاع المصرفي كأحد النظم المالية، وقد تبنت الدراسة المنهج التحليلي القائم على تحليل البيانات الاقتصادية والمالية التي تم الحصول عليها من داتاستريم ومستودع بيانات البنك الدولي لتحليل تأثير الاستثمار الأجنبي المباشر على الشمول المالي عبر ٩٩ دولة خلال الفترة من ٢٠٠٥ إلى ٢٠١٦، وقد توصلت هذه الدراسة إلى العديد من النتائج من أهمها: -

١- وجود تأثير إيجابي للاستثمار الأجنبي المباشر في تحسين مستويات الشمول المالي وتوزيع الخدمات المالية وإنشاء شبكات تجارية ومالية تُساعد في تحسين الوصول إلى الخدمات المالية للفئات غير المشمولة.

٢- وجود تأثير إيجابي لاستقرار سعر الصرف وزيادة تمويل القطاع الصناعي على تحسين الناتج المحلي الإجمالي وتحسين الشمول المالي، كما تبين وجود تأثير سلبي لارتفاع التضخم على الشمول المالي في البلدان عينة الدراسة.

٣- وجود تأثير إيجابي لتطبيق السياسات التنموية للاستثمار الأجنبي المباشر مثل تقليل الضرائب وتوفير التسهيلات على جذب تدفقات الاستثمار الأجنبي، كما أنها تؤثر إيجابياً على البيئة المالية وزيادة الشمول المالي.

وأوصت الدراسة بالعديد من التوصيات أهمها يجب إجراء المزيد من الدراسات المستقبلية التي تهدف إلى البحث عن المزيد عن تأثير الاستثمار الأجنبي المباشر على نمو الشمول المالي في البلدان النامية ومقارنتها بالبلدان المتقدمة.

دراسة "إهيونو وآخرون" (Iheonu et al., 2020) بعنوان: "تنمية القطاع المالي والاستثمار في بلدان مختارة من المجموعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا: أدلة تجريبية باستخدام أسلوب البيانات اللوحية غير المتجانسة"

هدفت الدراسة الحالية إلى الكشف عن تأثير تطوير القطاع المالي على الاستثمار المحلي في الدول المختارة من المجموعة الاقتصادية لدول غرب إفريقيا خلال الفترة من ١٩٨٥ إلى ٢٠١٧، وقد تبنت الدراسة المنهج التحليلي القائم على تحليل البيانات ذات الصلة بالائتمان المالي وعرض النقود

والاستثمار المحلي والناتج المحلي الإجمالي في المجموعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا ما بين عامي ١٩٨٥-٢٠١٧، وقد توصلت هذه الدراسة إلى العديد من النتائج من أهمها: - ١- وجود تأثير للقطاع المالي على الاستثمار المحلي في دول غرب أفريقيا، حيث تبين وجود تأثير سلبي لزيادة عرض النقود والسيولة النقدية على تقليل الاستثمار المحلي بشكل كبير في دول مثل سيراليون وتوجو.

٢- وجود تأثير إيجابي لزيادة الناتج المحلي على زيادة الاستثمار المحلي على المدى الطويل في دول بوركينا فاسو، مالي، السنغال، سيراليون، وتوجو.

٣- وجود تأثير سلبي لانخفاض كفاءة البنوك على الاستثمار المحلي وزيادة الأرباح الناتجة عنه في السنغال.

وأوصت الدراسة بالعديد من التوصيات أهمها يجب أن تولي الجهات المسؤولة اهتمام أكبر بتطوير البنية التحتية والتكنولوجيا في القطاع المصرفي بهدف تعزيز كفاءته وزيادة قدرته على تمويل المشاريع الاستثمارية، كما ينبغي تقديم حوافز للبنوك لدعم المشاريع الصغيرة والمتوسطة، حيث تُعتبر هذه المشاريع المحرك الرئيسي للنمو الاقتصادي.

دراسة "تساوراى وماكيننا" (Tsaurai & Makina, 2018) بعنوان: "أثر تطوير القطاع المالي على الاستثمار الأجنبي المباشر: دراسة تجريبية على مستويات الحد الأدنى"

هدفت الدراسة الحالية إلى الكشف عن تأثير تنمية القطاع المالي وتدفق الاستثمار الأجنبي المباشر في القطاع الصناعي في (٣١) دولة منهم الأرجنتين والبرازيل والمكسيك،

وقد تبنت الدراسة المنهج التحليلي القائم على تحليل البيانات ذات الصلة بتنمية القطاع المالي وتأثيرها على تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر ٢١ من أصل ٣١ دولة نامية مدرجة من قبل صندوق النقد الدولي والتي تم الحصول عليها من مؤشرات التنمية العالمية، والإحصاءات المالية الدولية ما بين عامي ١٩٩٤-٢٠١٤، وقد توصلت هذه الدراسة إلى العديد من النتائج من أهمها: -

١- وجود تأثير إيجابي لتنمية القطاع المالي بما في ذلك تطوير الأسواق المالية وأسواق الأسهم والسندات على قدرة الدول على جذب الاستثمار الأجنبي، الذي يذهب مباشرة إلى القطاع الصناعي، مما يعزز النمو والتوسع في هذا القطاع. ٢- وجود تأثير إيجابي للأسواق المالية المتقدمة في تحسين تخصيص الموارد بشكل أكثر فعالية، مما يشجع المستثمرين الأجانب من تقييم الفرص الاستثمارية بشكل دقيق، وتوجيه أموالهم نحو المشاريع الأكثر ربحية، بما في ذلك المشاريع الصناعية.

٣- أدى تطور القطاع المالي إلى تيسير حصول الشركات الصناعية على التمويل اللازم لها، حيث تتيح البنوك والأسواق المالية القوية تقديم القروض والاستثمارات، مما يعزز قدرة الشركات على توسيع أنشطتها أو بدء مشاريع جديدة.

وأوصت الدراسة بالعديد من التوصيات أهمها يجب على الدول النامية وضع سياسات مالية تهدف إلى تعزيز البنية التحتية المالية، مما يساهم في تسهيل جذب الاستثمارات الأجنبية، مما يساهم في تعزيز النمو الاقتصادي والتنمية الصناعية.

دراسة "أغييسي" (Aigheyisi, 2017) بعنوان: "تأثير الاستثمار الأجنبي المباشر على الاستثمار المحلي في نيجيريا: هل هناك دور للتنمية المالية ورأس المال البشري" هدفت الدراسة الحالية إلى الكشف عن تأثير تطوير النظام المالي في نيجيريا على العلاقة بين الاستثمار المحلي في القطاع الصناعي وجذب الاستثمار الأجنبي المباشر، وقد تبنت الدراسة المنهج التحليلي القائم على تحليل البيانات التي تم الحصول عليها من السلاسل الزمنية التي تمتد من ١٩٨١ إلى ٢٠١٤ والتي تشمل مؤشرات التنمية العالمية والنشرة الإحصائية للبنك المركزي النيجيري، وقد توصلت هذه الدراسة إلى العديد من النتائج من أهمها: -

١- وجود تأثير إيجابي لتطوير النظام المالي على زيادة عملية جذب الاستثمارات الأجنبية مما يعزز من إمكانية استغلال هذه الاستثمارات لتحقيق مزيد من النمو في الاستثمار المحلي في القطاع الصناعي.

٢- وجود تأثير إيجابي لتطوير النظام المالي على توفير بيئة مالية صحية توفر للمستثمرين المحليين إمكانية الوصول إلى التمويل اللازم، مما يعزز ثقتهم في زيادة استثماراتهم.

٣- استهدفت السياسة النقدية في نيجيريا تحقيق مستويات منخفضة من التضخم، مما يساعد على زيادة جذب الاستثمارات المحلية وجذب المزيد من الاستثمارات الأجنبية، والتي توفر مصادر التمويل اللازم لتنمية القطاع الاقتصادي.

وأوصت الدراسة بالعديد من التوصيات أهمها يجب تقليل العقبات البيروقراطية وتخفيض التكاليف المرتبطة بممارسة

الأعمال، مما يساهم في تسهيل دخول الاستثمارات الأجنبية ويعزز من انفتاح السوق المحلي وتنمية القطاع الصناعي.

دراسة حجاج وآخرون (٢٠١٧) بعنوان: "تأثير الاستثمار في تكنولوجيا المعلومات والاتصالات على الأداء المالي: دراسة تطبيقية على المؤسسات البترولية الجزائرية خلال الفترة (٢٠١٠-٢٠١٤)"

هدفت الدراسة الحالية إلى الكشف عن العلاقة بين الاستثمار في تكنولوجيا المعلومات والاتصالات والأداء المالي من خلال قياس نسب الربحية والسيولة والمخاطر والنشاط في المؤسسات البترولية الجزائرية، وقد تبنت الدراسة المنهج الوصفي التحليلي القائم على تحليل البيانات ذات الصلة بالأداء المالي والاستثمار في تكنولوجيا المعلومات والاتصالات التي تم الحصول عليها من بيانات المؤسسات البترولية الجزائرية خلال الفترة ما بين ٢٠١٠-٢٠١٤، وقد توصلت هذه الدراسة إلى العديد من النتائج من أهمها: -

١- وجود علاقة إيجابية بين الاستثمار في تكنولوجيا المعلومات والاتصالات في المؤسسات البترولية وبين تحسين الأداء المالي في الجوانب التي تتعلق بمستوى ربحية الشركة ونسب السيولة ومديونية المؤسسات.

٢- يظهر تأثير الاستثمار في تكنولوجيا المعلومات والاتصالات على الأداء المالي على المدى الطويل وليس على المدى القصير، كما تبين أن الاستثمار في تكنولوجيا المعلومات والاتصال مكلف جدا، ويتطلب إنفاق مبالغ مالية ضخمة، مما يتسبب في وجود عبء مالي وتقني على المؤسسات.

٣- وجود تأثير سلبي لعدم تأهيل اليد العاملة لاستخدام التكنولوجيا، وعدم الربط بين الاستثمار في تكنولوجيا المعلومات وبين المؤسسة إلا في الجانب الإداري فقط على الاستفادة منها في تحسين الأداء المالي للشركة في جانب الربحية.

وأوصت الدراسة بالعديد من التوصيات أهمها يجب على المؤسسات لاستغلال الأمثل لتكنولوجيا المعلومات والاتصالات والاستفادة من مميزاتا لتحسين الأداء المالي، كما يجب تأهيل اليد العاملة لاستخدام تكنولوجيا المعلومات والاتصالات في بيئة العمل، كما يجب توفير الموارد المالية الكافية للتحويل التكنولوجي في المؤسسات البترولية.

#### \* التعليق على الدراسات السابقة

من خلال عرض الدراسات السابقة التي أجريت في هذا الموضوع استعرضت الباحث عدداً من الدراسات العربية والأجنبية ورغم أن هذه الدراسات أجريت في بيئات، وأنظمة تعليمية مختلفة إلا أنها مشابهة لمجتمع دراسة الباحث - خاصة الدراسات العربية - ومن خلال تحليل الدراسات السابقة تم رصد أوجه الشبه، وأوجه الاختلاف بين البحث الحالي، والدراسات السابقة، وتميز البحث الحالي عن الدراسات السابقة، وأوجه استفادة البحث الحالي من الدراسات السابقة؛ والتي كان لها أثر في بناء الدراسة الحالية.

#### أولاً: أوجه الشبه بين البحث الحالي والدراسات السابقة

١- اتفق البحث الحالي في هدفه "الاستثمار الصناعي" مع العديد من الدراسات السابقة مثل: دراسة ربحي (٢٠٢٤)، ودراسة "ماركوني وآخرون" (Marconi et al., )

٥- واتفق البحث الحالي في اعتماده على تحليل البيانات كأداة للدراسة مع العديد من الدراسات السابقة مثل: دراسة رنجي (Marconi et al., 2022)، ودراسة "ماركوني وآخرون" (Marconi et al., 2022)، ودراسة "المحميد" (٢٠٢٠)، ودراسة "بوتون وآخرون" (Bütün et al., 2019)، ودراسة "فخر حسيني" (Fakhrehosseini, 2019)، ودراسة أحمد وأمبدي (٢٠١٦)، ودراسة "حسن" (Hasan, 2024)، ودراسة "بابو" (Babu, 2018)، ودراسة عبد الرحيم ومحمد (٢٠١٦)، ودراسة عبد الرحيم ومحمد (٢٠١٦)، ودراسة زريقات وآخرون (٢٠١٥)، ودراسة ابراهيم (٢٠٢٤)، ودراسة كريمة (٢٠٢٤)، ودراسة "خان وآخرون" (Khan et al., 2023)، ودراسة "إهيونو وآخرون" (Iheonu et al., 2020)، ودراسة "تساوراى وماكيننا" (Tsaurai & Makina, 2018)، ودراسة "أيجيسى" (Aigheyisi, 2017)، ودراسة حجاج وآخرون (٢٠١٧).

ثانياً: أوجه الاختلاف بين البحث الحالي والدراسات السابقة  
١- اختلف البحث الحالي في منهجه الوصفي التحليلي مع بعض الدراسات السابقة مثل: دراسة "ماركوني وآخرون" (Marconi et al., 2022)، ودراسة "بوتون وآخرون" (Bütün et al., 2019)، ودراسة "فخر حسيني" (Fakhrehosseini, 2019)، ودراسة أحمد وأمبدي (٢٠١٦)، ودراسة "حسن" (Hasan, 2024)، ودراسة "مالك ومالك" (Malik & Malik, 2022)، ودراسة "مالك ومالك" (Malik & Malik, 2022)، ودراسة

ودراسة "المحميد" (٢٠٢٠)، ودراسة "بوتون وآخرون" (Bütün et al., 2019)، ودراسة "فخر حسيني" (Fakhrehosseini, 2019)، ودراسة أحمد وأمبدي (٢٠١٦).

٢- اتفق البحث الحالي في هدفه "النظام المالي" مع العديد من الدراسات السابقة مثل: دراسة "حسن" (Hasan, 2024)، ودراسة "مالك ومالك" (Malik & Malik, 2022)، ودراسة "بابو" (Babu, 2018)، ودراسة عبد الرحيم ومحمد (٢٠١٦)، ودراسة عبد الرحيم ومحمد (٢٠١٥)، ودراسة زريقات وآخرون (٢٠١٥).

٣- اتفق البحث الحالي في هدفه "العلاقة بين الاستثمار الصناعي والنظام المالي" مع العديد من الدراسات السابقة مثل: دراسة ابراهيم (٢٠٢٤)، ودراسة كريمة (٢٠٢٤)، ودراسة الياسين (٢٠٢٣)، ودراسة "خان وآخرون" (Khan et al., 2023)، ودراسة "إهيونو وآخرون" (Iheonu et al., 2020)، ودراسة "تساوراى وماكيننا" (Tsaurai & Makina, 2018)، ودراسة "أيجيسى" (Aigheyisi, 2017)، ودراسة حجاج وآخرون (٢٠١٧).

٤- واتفق البحث الحالي في اختياره المنهج الوصفي التحليلي كمنهج للدراسة مع العديد من الدراسات السابقة مثل: دراسة رنجي (٢٠٢٤)، ودراسة ابراهيم (٢٠٢٤)، ودراسة الياسين (٢٠٢٣)، ودراسة حجاج وآخرون (٢٠١٧)، ودراسة كريمة (٢٠٢٤).

٢- تدعيم الإطار النظري بنتائج دراسات وأبحاث حول دراسة العلاقة بين الاستثمار الصناعي والنظام المالي في شرق الأوسط وشمال أفريقيا.

٣- بناء مشكلة البحث من خلال اطلاع الباحث على العديد من الدراسات المشابهة للدراسات السابقة بشكل ملائم.

٤- اختيار منهج البحث وبناء أداة البحث.

٥- التعرف إلى نوع المعالجات الإحصائية المناسبة للبحث.

٦- استفاد البحث الحالي من نتائج الدراسات السابقة في تقديم التوصيات والمقترحات.

٧- ساعدت الدراسات السابقة الباحث في دراسة أسلوب استنتاج نتائج البحث، من خلال ما تحصل عليه من نتائج الدراسة الميدانية ورصد مدى الاتفاق، أو الاختلاف بين نتائج البحث الحالي، والدراسات السابقة.

\* الجانب التطبيقي لدراسة العلاقة بين الاستثمار الصناعي

#### والنظام المالي

#### أولاً: منهج الدراسة

لتحقيق أهداف الدراسة وللكشف عن العلاقة بين الاستثمار الصناعي والنظام مالي بالتطبيق على كل من دولة البحرين وسلطنة عمان والامارات العربية المتحدة والمملكة العربية السعودية كأحد دول منطقة الشرق الأوسط ومال أفريقيا وفقاً لتصنيف البنك الدولي، وقد استخدم الباحث منهجية متعارف عليها تقوم على الوصف، ومن ثم اختبار البيانات الحقيقية المنشورة في البنك الدولي، حيث اعتمدت الدراسة على المنهج الوصفي التحليلي، لاعتباره الأنسب والأكثر استخداماً في مثل هذه الدراسات، والذي يعتمد على

عبد الرحيم ومحمد (٢٠١٥) ودراسة زريقات وآخرون Khan et al., (٢٠١٥) ودراسة "خان وآخرون" (Iheonu et al., 2023) ودراسة "إهيونو وآخرون" (Tsaurai & Makina, 2020) ودراسة "تساوراي وماكينا" (Makina, 2018) ودراسة "تساوراي وماكينا" (Tsaurai & Makina, 2018) التي استخدمت المنهج التحليلي، ودراسة دراسة "مالك ومالك" (Malik & Malik, 2022) التي استخدمت المنهج المختلط، ودراسة ابراهيم (٢٠٢٤) التي استخدمت المنهج الاستقرائي والاستنباطي،

٢- اختلف البحث الحالي في أداته تحليل البيانات مع العديد من الدراسات مثل: دراسة "مالك ومالك" (Malik & Malik, 2022) ودراسة الياسين (٢٠٢٣) التي استخدمت الاستبانة.

#### ثالثاً: أوجه تميز البحث الحالي عن الدراسات السابقة

يتميز البحث الحالي بأنه البحث الوحيد الذي تناو دراسة العلاقة بين الاستثمار الصناعي والنظام المالي في شرق الأوسط وشمال أفريقيا، وهو ما يميز البحث الحالي ويسلط الضوء نحو إجراء المزيد من الدراسات العربية والأجنبية حول هذا الموضوع، نظراً لقلة الدراسات العربية والأجنبية التي تستهدف هذا الموضوع الهام.

#### رابعاً: أوجه الاستفادة من الدراسات السابقة

استفاد الباحثة من الدراسات السابقة في عدة أمور من أهمها: -

١- عرض الإطار النظري وفي المراجع المستخدمة.

دراسة الظاهرة كما هي في الواقع، ويهتم بوصفها وصفاً دقيقاً، ويعبر عنها تعبيراً كمياً وكيفياً، ولا يكتفي هذا المنهج بجمع المعلومات المتعلقة بالظاهرة، بل يصل إلى ربط النتائج الحالية بنتائج الدراسات السابقة للوصول إلى استنتاجات يعتمد عليها؛ بحيث يزيد بما تراكم المعرفة عن الموضوع، وكذلك قد تم الاعتماد على أسلوب تحليل المحتوى الذي يهدف إلى تحويل المواد النظرية المكتوبة إلى بيانات عددية كمية قابلة للقياس (فناوي، ٢٠٠٢م) من أجل تحليل العلاقة بين الاستثمار الصناعي (حجم الصادرات الصناعية- نمو إجمالي الناتج المحلي- تكوين رأس المال الثابت) والنظام مالي (الاحتياطات الدولية- الناتج القومي الإجمالي)، أما الجانب التطبيقي المتعلق بالدراسة القياسية، فقد استخدم الباحث فيه المنهج الكمي عن طريق استخدام بيانات السلاسل الزمنية، والتي تمثل بيانات عن دولتي البحرين والمملكة العربية السعودية خلال فترة زمنية معينة، وذلك باستخدام البرنامج الإحصائي E-views بشكل أساسي لتطبيق كافة الأساليب الإحصائية والقياسية.

#### ثانياً: أدوات الدراسة المستخدمة

اعتمد الباحث على تحليل بيانات البنك الدولي لكل من دولة البحرين والمملكة العربية السعودية والمملكة العربية السعودية والامارات العربية المتحدة كإحدى دول منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا خلال الفترة (٢٠٠٠-٢٠٢٠).

#### ثالثاً: طرق جمع البيانات

استخدم الباحث مصدرين أساسيين لجمع البيانات ومنها: -

١- المصادر الثانوية: استخدم الباحث المصادر الثانوية للحصول على المعلومات، حيث اتجه الباحث في معالجة الإطار النظري للبحث إلى مصادر البيانات الثانوية؛ التي تتمثل في الكتب والمراجع العربية والأجنبية ذات العلاقة، والدوريات والمقالات والتقارير، والأبحاث والدراسات السابقة التي تناولت موضوع الدراسة، وبعض المواقع ذات الصلة على شبكة الانترنت.

٢- المصادر الأولية: في التعامل مع الجانب التطبيقي لموضوع الدراسة اعتمد الباحث على تحليل بيانات البنك الدولي لكن من دولة البحرين والمملكة العربية السعودية والمملكة العربية السعودية والامارات العربية المتحدة، ولذلك لجأ الباحث إلى جمع البيانات الثانوية من خلال بيانات البنك الدولي للفترة (٢٠٠٠-٢٠٢٠).

#### رابعاً: الخطوات الإجرائية لتحليل المحتوى

يتم تحليل المحتوى لبيانات البنك الدولي للدول

المختارة بعدة خطوات هي: (أبو شلوع، ٢٠١٣م)

١- قراءة بيانات البنك الدولي للفترة (٢٠٠٠-٢٠٢٠) لكل دولة.

٢- الحصول على البيانات الخاصة بمتغيرات (حجم الصادرات الصناعية- نمو إجمالي الناتج المحلي- إجمالي تكوين رأس المال الثابت- الاحتياطات الدولية- الناتج القومي الإجمالي).

## خامساً: مجتمع وعينة الدراسة

يُعرف مجتمع الدراسة بأنه المجموعة الكلية من العناصر التي يسعى الباحث إلى أن يُعمم عليها النتائج ذات العلاقة بالمشكلة المدروسة، وبذلك يتكون مجتمع الدراسة من جميع دول منقطة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا، واختار الباحث أربعة دول من المنطقة وهما البحرين والمملكة العربية السعودية والامارات العربية المتحدة وسلطنة عُمان للتطبيق عليهم حسب تصنيف البنك الدولي والتي تنطبق عليها الشروط التالية: -

أن تكون البيانات المطلوبة لهذه الدول متوفرة خلال فترة الدراسة (٢٠٢٠-٢٠٠٠) كسلسلة زمنية لغرض الحصول على العلاقة بين متغيرات الدراسة خلال هذه الفترة، وهذا الرقم كاف للوصول إلى نتائج إحصائية ذات معنى.

## سادساً: قياس متغيرات الدراسة

### ١- متغير حجم الصادرات الصناعية

جدول رقم (١): بيانات متغير حجم الصادرات الصناعية للفترة

(٢٠٢٠-٢٠٠٠)

م	القيمة بال دولار	المصدر
1	79.18066703	بيانات البنك الدولي
2	72980533333	بيانات البنك الدولي
4	73.61076132	بيانات البنك الدولي
4	77641333333	بيانات البنك الدولي
5	72.5085663	بيانات البنك الدولي
6	9895680000	بيانات البنك الدولي
7	72.063072	بيانات البنك الدولي
8	1.31921E+11	بيانات البنك الدولي
9	78.60514596	بيانات البنك الدولي
10	1.87389E+11	بيانات البنك الدولي
11	83.89404821	بيانات البنك الدولي
12	2.25507E+11	بيانات البنك الدولي
13	84.63894426	بيانات البنك الدولي
14	2.49318E+11	بيانات البنك الدولي
15	79.67952923	بيانات البنك الدولي
16	3.22854E+11	بيانات البنك الدولي
17	82.57734838	بيانات البنك الدولي
18	2.02056E+11	بيانات البنك الدولي
19	68.46559387	بيانات البنك الدولي
20	2.61831E+11	بيانات البنك الدولي
21	69.53731774	بيانات البنك الدولي
22	3.76224E+11	بيانات البنك الدولي
23	99.41866913	بيانات البنك الدولي
24	3.9942E+11	بيانات البنك الدولي
28	102.1455248	بيانات البنك الدولي
29	3.87644E+11	بيانات البنك الدولي
30	104.8048033	بيانات البنك الدولي
31	3.54541E+11	بيانات البنك الدولي
32	96.03075125	بيانات البنك الدولي
33	2.1801E+11	بيانات البنك الدولي
34	82.90638896	بيانات البنك الدولي
35	2.0086E+11	بيانات البنك الدولي
36	74.16594852	بيانات البنك الدولي
37	2.39993E+11	بيانات البنك الدولي
38	75.88692791	بيانات البنك الدولي
39	3.14917E+11	بيانات البنك الدولي
40	79.25252192	بيانات البنك الدولي
41	2.8586E+11	بيانات البنك الدولي
42	76.48596076	بيانات البنك الدولي

المصدر: بيانات البنك الدولي

٢- معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي

جدول رقم (٢): بيانات متغير معدل نمو الناتج المحلي الاجمالي للفترة

(٢٠٢٠-٢٠٠٠)

م	القيمة	المصدر
1	2.490948	بيانات البنك الدولي
2	-1.21076	بيانات البنك الدولي
4	3.348551	بيانات البنك الدولي
4	-2.81918	بيانات البنك الدولي
5	6.296442	بيانات البنك الدولي
6	11.24207	بيانات البنك الدولي
7	6.980961	بيانات البنك الدولي
8	7.958466	بيانات البنك الدولي
9	6.768998	بيانات البنك الدولي
10	5.573834	بيانات البنك الدولي
11	6.467	بيانات البنك الدولي
12	2.788406	بيانات البنك الدولي
13	8.29396	بيانات البنك الدولي
14	1.847135	بيانات البنك الدولي
15	6.245011	بيانات البنك الدولي
16	6.249753	بيانات البنك الدولي
17	2.539886	بيانات البنك الدولي
18	-2.05926	بيانات البنك الدولي
19	4.334299	بيانات البنك الدولي
20	5.039508	بيانات البنك الدولي
21	1.983515	بيانات البنك الدولي
22	10.99376	بيانات البنك الدولي
23	3.728108	بيانات البنك الدولي
24	5.408916	بيانات البنك الدولي
28	5.41684	بيانات البنك الدولي
29	2.534778	بيانات البنك الدولي
30	4.350391	بيانات البنك الدولي
31	3.811423	بيانات البنك الدولي
32	2.863047	بيانات البنك الدولي
33	4.509059	بيانات البنك الدولي
34	3.473517	بيانات البنك الدولي
35	1.884493	بيانات البنك الدولي
36	3.811706	بيانات البنك الدولي
37	0.911049	بيانات البنك الدولي
38	2.28946	بيانات البنك الدولي
39	3.199227	بيانات البنك الدولي
40	2.166965	بيانات البنك الدولي
41	1.097734	بيانات البنك الدولي
42	-4.64464	بيانات البنك الدولي

٣- تكوين رأس المال الثابت

جدول رقم (٣): بيانات متغير تكوين رأس المال الثابت للفترة

(٢٠٢٠-٢٠٠٠)

م	القيمة	المصدر
1	16.38842	بيانات البنك الدولي
2	3.36E+10	بيانات البنك الدولي
4	16.97367	بيانات البنك الدولي
4	3.42E+10	بيانات البنك الدولي
5	23.11181	بيانات البنك الدولي
6	3.95E+10	بيانات البنك الدولي
7	23.57227	بيانات البنك الدولي
8	4.96E+10	بيانات البنك الدولي
9	22.51388	بيانات البنك الدولي
10	6.34E+10	بيانات البنك الدولي
11	25.68651	بيانات البنك الدولي
12	7.71E+10	بيانات البنك الدولي
13	29.49945	بيانات البنك الدولي
14	9.84E+10	بيانات البنك الدولي
15	33.55127	بيانات البنك الدولي
16	1.19E+11	بيانات البنك الدولي
17	34.52267	بيانات البنك الدولي
18	1.11E+11	بيانات البنك الدولي
19	25.25992	بيانات البنك الدولي
20	1.29E+11	بيانات البنك الدولي
21	26.04552	بيانات البنك الدولي
22	1.52E+11	بيانات البنك الدولي
23	21.06664	بيانات البنك الدولي
24	1.64E+11	بيانات البنك الدولي
28	26.83731	بيانات البنك الدولي
29	1.77E+11	بيانات البنك الدولي
30	24.76371	بيانات البنك الدولي
31	1.91E+11	بيانات البنك الدولي
32	25.60026	بيانات البنك الدولي
33	1.97E+11	بيانات البنك الدولي
34	24.01387	بيانات البنك الدولي
35	1.71E+11	بيانات البنك الدولي
36	25.752	بيانات البنك الدولي
37	1.71E+11	بيانات البنك الدولي
38	28.38958	بيانات البنك الدولي
39	1.75E+11	بيانات البنك الدولي
40	29.46167	بيانات البنك الدولي
41	1.88E+11	بيانات البنك الدولي
42	27.79261	بيانات البنك الدولي

المصدر: بيانات البنك الدولي

المصدر: بيانات البنك الدولي

٤- الاحتياطات الدولية

جدول رقم (٧): بيانات متغير الاحتياطات الدولية للفترة (٢٠٠٠-٢٠٠٠)

(٢٠٢٠)

م	القيمة	المصدر
1	1564139198	بيانات البنك الدولي
2	1.7596E+10	بيانات البنك الدولي
4	1683978561	بيانات البنك الدولي
4	2.061E+10	بيانات البنك الدولي
5	1725747320	بيانات البنك الدولي
6	2.262E+10	بيانات البنك الدولي
7	1778386498	بيانات البنك الدولي
8	2.7291E+10	بيانات البنك الدولي
9	1940503185	بيانات البنك الدولي
10	1.5503E+11	بيانات البنك الدولي
11	1974973932	بيانات البنك الدولي
12	2.2604E+11	بيانات البنك الدولي
13	2800288505	بيانات البنك الدولي
14	3.0546E+11	بيانات البنك الدولي
15	4217125250	بيانات البنك الدولي
16	4.4225E+11	بيانات البنك الدولي
17	3920456599	بيانات البنك الدولي

18	4.0969E+11	بيانات البنك الدولي
19	3845174045	بيانات البنك الدولي
20	4.4472E+11	بيانات البنك الدولي
21	5088638737	بيانات البنك الدولي
22	5.4068E+11	بيانات البنك الدولي
23	4544544829	بيانات البنك الدولي
24	6.5646E+11	بيانات البنك الدولي
28	5204661307	بيانات البنك الدولي
29	7.2529E+11	بيانات البنك الدولي
30	5347043440	بيانات البنك الدولي
31	7.3192E+11	بيانات البنك الدولي
32	6048506003	بيانات البنك الدولي
33	6.1599E+11	بيانات البنك الدولي
34	3387207932	بيانات البنك الدولي
35	5.3536E+11	بيانات البنك الدولي
36	2440104314	بيانات البنك الدولي
37	4.9599E+11	بيانات البنك الدولي
38	2628648079	بيانات البنك الدولي
39	4.9616E+11	بيانات البنك الدولي
40	2142030870	بيانات البنك الدولي
41	4.9914E+11	بيانات البنك الدولي
42	3674200742	بيانات البنك الدولي

٥- الناتج القومي الإجمالي

جدول رقم (٨): بيانات متغير الناتج القومي الإجمالي للفترة

(٢٠٠٠-٢٠٢٠)

م	القيمة	المصدر
1	8839275266	بيانات البنك الدولي
2	8.28451E+11	بيانات البنك الدولي
4	8654625798	بيانات البنك الدولي
4	8.1901E+11	بيانات البنك الدولي
5	9068566223	بيانات البنك الدولي
6	9.24498E+11	بيانات البنك الدولي
7	10581836436	بيانات البنك الدولي
8	1.03303E+12	بيانات البنك الدولي
9	12575387234	بيانات البنك الدولي
10	1.13238E+12	بيانات البنك الدولي
11	15556372074	بيانات البنك الدولي
12	1.21488E+12	بيانات البنك الدولي
13	18119833245	بيانات البنك الدولي
14	1.28174E+12	بيانات البنك الدولي
15	21431313830	بيانات البنك الدولي
16	1.39068E+12	بيانات البنك الدولي
17	24787226862	بيانات البنك الدولي

18	1.37764E+12	بيانات البنك الدولي
19	20538353191	بيانات البنك الدولي
20	1.45126E+12	بيانات البنك الدولي
21	23340257979	بيانات البنك الدولي
22	1.63763E+12	بيانات البنك الدولي
23	25012234043	بيانات البنك الدولي
24	1.72408E+12	بيانات البنك الدولي
28	29741912500	بيانات البنك الدولي
29	1.73012E+12	بيانات البنك الدولي
30	31343603989	بيانات البنك الدولي
31	1.77712E+12	بيانات البنك الدولي
32	31755112766	بيانات البنك الدولي
33	1.60207E+12	بيانات البنك الدولي
34	29314738298	بيانات البنك الدولي
35	1.52799E+12	بيانات البنك الدولي
36	30439494681	بيانات البنك الدولي
37	1.61359E+12	بيانات البنك الدولي
38	33484122340	بيانات البنك الدولي
39	1.72866E+12	بيانات البنك الدولي
40	35726063830	بيانات البنك الدولي
41	1.70566E+12	بيانات البنك الدولي
42	36392679787	بيانات البنك الدولي

المصدر: بيانات البنك الدولي

المصدر: بيانات البنك الدولي

## سابعاً: الأساليب الاحصائية المستخدمة

تم الاستعانة بالأساليب الوصفية والقياسية لتحليل البيانات، وتمثلت هذه الأساليب فيما يلي: -

١- الاحصاء الوصفي (Descriptive Statistics): حيث اعتمدت الدراسة على المقاييس الاحصائية الوصفية (الوسط الحسابي، أقل قيمة، أكبر قيمة) لوصف بيانات متغيرات الدراسة.

٢- اختبار (Jarque-Bera): للتأكد من التوزيع الطبيعي للبيانات.

٣- طريقة المربعات الصغرى: التي توضح تأثير الاستثمار الصناعي على النظام المالي.

٤- نموذج متجه ARDL: لقياس العلاقة بين الاستثمار الصناعي والنظام المالي.

## ثانياً: الاحصاء الوصفي لمتغيرات الدراسة

قبل البدء بتحليل البيانات واختبار الفرضيات، لابد من وصف بيانات متغيرات الدراسة، وتوضيح معالمها الرئيسية، وذلك باستخدام أساليب الاحصاء الوصفي الأكثر شيوعاً، وهي الوسط الحسابي، والانحراف المعياري وأقل قيمة وأعلى قيمة، والتي من خلالها نقيس إلى أي مدى يمكن الاعتماد عليها كأساس جيد للوصول لمعلومات المجتمع، واختبار مدى ملائمتها الاحصائية باستخدام الاختبارات المعنوية، والجدول التالي يوضح نتائج الاحصاء الوصفي لمتغيرات الدراسة حول الاستثمار الصناعي والنظام المالي خلال الفترة (٢٠٠٠-٢٠٢٠)، كما في الجدول التالي: -

جدول (٩) الاحصاء الوصفي لمتغيرات الدراسة خلال الفترة ٢٠٠٠-٢٠٢٠

٢٠٢٠

مؤشر	المتغير	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	أقل قيمة	أعلى قيمة
حجم الصادرات الصناعية	68	39942000000	11602450834.33	137797078843.330	
نمو إجمالي الناتج المحلي	-5	11	3.64	3.391	
تكوين رأس المال الثابت	16	19653400000	60687021171.56	74467498042.086	
الاحتياطيات الدولية	1564139198	73192000000	188316220714.98	253782669458.155	
الناتج القومي المحلي	8654625798	177712000000	696889589893.62	719761496298.771	

المصدر: من إعداد الباحث.

## \* الجانب التطبيقي

تحديد فترة التباطؤ (التأخير)

الجدول رقم (١٣): تحديد فترة التباطؤ (التأخير)

Lag	LogL	LR	FPE	AIC	SC	HQ
0	-4319.307	NA	5.48e+87	216.2154	216.4265	216.2917
1	-4228.578	154.2400	2.07e+86	212.9289	214.1956	213.3869
2	-4134.846	135.9113*	7.09e+84*	209.4923*	211.8145*	210.3319*

المصدر: من إعداد الباحث اعتماداً على مخرجات

Eviews12

\* نتائج اختبار الاستقرار (اختبار جذر الوحدة) متغيرات الدراسة

الخطوة الأولى إجراء اختبار جذر الوحدة UR لتحديد مدى استقرار بيانات السلاسل الزمنية للمتغيرات المختلفة بالنموذج وعند أي مستوى من الفروق يتحقق لها هذا الاستقرار، بهدف التأكد من أنها ليست متكاملة من الدرجة الثانية I(2) أو أكثر، لأن منهج ARDL لا ينطبق إلا على المتغيرات المتكاملة من الدرجة صفر، I(0) أو من الدرجة الأولى، I(1) أو حتى في حالة اختلاف درجة

الجدول رقم (١٥): يوضح استقراره المتغير الثاني (X2)

Null Hypothesis: D(X2,2) has a unit root				
Exogenous: Constant				
Lag Length: 2 (Fixed)				
				t-Statistic
Elliott-Rothenberg-Stock DF-GLS test statistic				-1.745647
Test critical values:	1% level			-2.628961
	5% level			-1.950117
	10% level			-1.611339
Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
GLSRESID(-1)	-0.480526	0.275271	-1.745647	0.0899
D(GLSRESID(-1))	-0.877593	0.221419	-3.963488	0.0004
D(GLSRESID(-2))	-0.569773	0.131248	-4.341199	0.0001

المصدر: من إعداد الباحث اعتماداً على مخرجات

Eviews12

الجدول رقم (١٦): يوضح استقراره المتغير الثالث (X3)

Null Hypothesis: X3 has a unit root					
Exogenous: Constant, Linear Trend					
Bandwidth: 4 (Newey-West automatic) using Bartlett kernel					
				Adj. t-Stat	Prob.*
Phillips-Perron test statistic				-17.51681	0.0000
Test critical values:	1% level			-4.198503	
	5% level			-3.523623	
	10% level			-3.192902	
Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.	
X3(-1)	-1.894214	0.076499	-24.76118	0.0000	
C	3.84E+10	1.10E+10	3.502705	0.0012	
@TREND("1")	3.75E+09	4.81E+08	7.793555	0.0000	

المصدر: من إعداد الباحث اعتماداً على مخرجات

Eviews12

التكامل، وقد أظهرت نتائج الاختبار أن المتغيرات مستقرة من الرتبة  $I(0)$  و  $I(1)$  وبالتالي تسمح نتائج الاختبارات بإمكانية تطبيق نموذج ARDL ولذي لديه قدرة عالية على التعامل مع سلاسل زمنية من درجات تكامل مختلفة، وهذا ما توضحه الجداول التالية: -

الجدول رقم (١٤): يوضح استقراره المتغير الأول (X1)

Null Hypothesis: X1 has a unit root				
Exogenous: Constant				
Lag Length: 2 (Fixed)				
				t-Statistic
Elliott-Rothenberg-Stock DF-GLS test statistic				-2.662318
Test critical values:	1% level			-3.770000
	5% level			-3.190000
	10% level			-2.890000
Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
GLSRESID(-1)	-1.101338	0.413676	-2.662318	0.0116
D(GLSRESID(-1))	-0.805986	0.332183	-2.426330	0.0205
D(GLSRESID(-2))	-0.368727	0.161433	-2.284095	0.0285

المصدر: من إعداد الباحث اعتماداً على مخرجات

Eviews12

الجدول رقم (١٧): يوضح استقراره المتغير الرابع (x4)

Null Hypothesis: D(VY1) has a unit root				
Exogenous: Constant, Linear Trend				
Bandwidth: 1 (Newey-West automatic) using Bartlett kernel				
			Adj. t-Stat	Prob.*
Phillips-Perron test statistic			-72.71568	0.0000
Test critical values:				
1% level			-4.205004	
5% level			-3.526609	
10% level			-3.194611	
*Mackinnon (1996) one-sided p-values.				
Residual variance (no correction)				6.10E+21
HAC corrected variance (Bartlett kernel)				
				5.59E+21
Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
D(VY1(-1))	-1.984991	0.028488	-69.67848	0.0000
C	5.99E+10	2.72E+10	2.206795	0.0336
@TREND("1")	-2.78E+09	1.11E+09	-2.501584	0.0169

المصدر: من إعداد الباحث اعتماداً على مخرجات

Eviews12

الجدول رقم (١٨): يوضح استقراره المتغير الخامس (x5)

Null Hypothesis: D(VY2) has a unit root				
Exogenous: Constant, Linear Trend				
Bandwidth: 2 (Newey-West automatic) using Bartlett kernel				
			Adj. t-Stat	Prob.*
Phillips-Perron test statistic			-140.6484	0.0000
Test critical values:				
1% level			-4.205004	
5% level			-3.526609	
10% level			-3.194611	
*Mackinnon (1996) one-sided p-values.				
Residual variance (no correction)				1.31E+22
HAC corrected variance (Bartlett kernel)				
				1.47E+22
Phillips-Perron Test Equation				
Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
D(VY2(-1))	-1.997277	0.013399	-149.0633	0.0000
C	9.29E+10	3.98E+10	2.332113	0.0252
@TREND("1")	-4.30E+09	1.63E+09	-2.632689	0.0123

المصدر: من إعداد الباحث اعتماداً على مخرجات

Eviews12

### \* اختبار التكامل المشترك ARDL

المرحلة الثانية في تقدير النتائج هي تحديد عدد فترات الإبطاء الزمني المثلى لنموذج ARDL وفق معيار Schwarz criterion باعتباره أنسب معيار لهذا الغرض في حالة العينات الصغيرة حسب Pesaran (2001)

Al and وتقديره بطريقة المربعات الصغرى العادية (OLS) ، حيث يتم اختيار طول الفترة التي تدني قيمة (SC) والذي أثبت أن أفضل نموذج هو (1.0.1.0.0.1) ARDL أما المرحلة الموالية بعد كشف طول الفجوات سيتم الكشف عن التكامل المشترك من خلال اختبارات Bound Tests وذلك لتحديد مدى وجود ظاهرة التكامل المشترك (علاقة طويلة الأجل) بين متغيرات النموذج، وتعتمد اختبارات الحدود BT على تحليل PSS F-Test حيث يتم حساب قيمة (F-sta) الإحصائية لاختبار المعنوية المشتركة لمعاملات المتغيرات طويلة الأجل، ثم من خلال مقارنتها بالقيم الحرجة المقدرة لها وفقاً لتقديرات PSS الجدولية، فإذا كانت قيمة (F-sta) المحسوبة تتجاوز القيم الحرجة الجدولية، فإنه يتم رفض فرض العدم H0 الذي ينص على عدم وجود علاقة طويلة الأجل بين متغيرات النموذج، وقبول الفرض البديل الذي يعني وجود علاقة طويلة الأجل بين متغيرات النموذج بغض النظر إذا كانت رتبة التكامل I(0) أو I(1) للمتغيرات، بينما إذا كانت قيمة (F-sta) المحسوبة أقل من القيم الحرجة الجدولية فإنه يتم قبول فرض العدم H0.

### ARDL الجدول رقم (١٩): نتائج تقدير اختبار التكامل المشترك

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.*
YY1(-1)	0.006118	0.077688	0.078754	0.9381
YY1(-2)	0.166733	0.125706	1.326376	0.2004
YY2	0.234754	0.093924	2.499394	0.0218
YY2(-1)	-0.071343	0.070265	-1.015337	0.3227
YY2(-2)	-0.574490	0.110665	-5.191253	0.0001
X1	0.540928	0.120393	4.493022	0.0002
X1(-1)	0.068154	0.113175	0.602199	0.5542
X1(-2)	0.602520	0.160936	3.743835	0.0014
X1(-3)	-0.032111	0.088480	-0.362921	0.7207
X1(-4)	0.541990	0.124932	4.338263	0.0004
X2	-2.45E+08	1.16E+09	-0.210586	0.8355
X2(-1)	-8.31E+08	8.75E+08	-0.949884	0.3541
X2(-2)	8.56E+08	8.78E+08	0.974019	0.3423
X2(-3)	24206954	8.88E+08	0.027253	0.9785
X2(-4)	2.76E+09	9.61E+08	2.869492	0.0098
X3	1.723889	0.307245	5.610803	0.0000
X3(-1)	0.401040	0.369230	1.086152	0.2910
X3(-2)	1.092081	0.601666	1.815096	0.0853
C	3.67E+10	5.10E+10	0.720336	0.4801
R-squared	0.998679	Mean dependent var		2.07E+11
Adjusted R-squared	0.997427	S.D. dependent var		2.60E+11
S.E. of regression	1.32E+10	Akaike info criterion		49.74947
Sum squared resid	3.30E+21	Schwarz criterion		50.56826
Log likelihood	-926.2399	Hannan-Quinn criter.		50.04079
F-statistic	797.9381	Durbin-Watson stat		2.087824
Prob(F-statistic)	0.000000			

٣- يوجد تأثير إيجابي ذو دلالة إحصائية عند مستوى دلالة (0.05) لإجمالي تكوين رأس المال الثابت على النظام المالي بمنطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا.

#### \* اختبار الحدود

لإجراء اختبار، قام الباحث بتطبيق اختبار Bounds Test، للتأكد من نسبة تكامل معادلة الدراسة، وقد أوضحت النتائج أن المعادلة متكاملة عند (10%)، كما هو موضح في الآتي: -

المصدر: من إعداد الباحث اعتماداً على مخرجات

#### Eviews12

يتبين من نتائج نموذج التكامل المشترك وجود علاقة دالة إحصائية بين الاستثمار الصناعي والنظام المالي وذلك بمستوى دلالة (0.000) وهي أقل من القيمة المعيارية (0.05)، حيث فسر الاستثمار الصناعي 99.8% من التغيرات الحادثة في النظام المالي، وتمثلت النتائج بمزيد من التفصيل على النحو التالي: -

١- يوجد تأثير إيجابي ذو دلالة إحصائية عند مستوى دلالة (0.05) لحجم الصادرات الصناعية على النظام المالي بمنطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا.

٢- لا يوجد تأثير إيجابي ذو دلالة إحصائية عند مستوى دلالة (0.05) لمعدل نمو إجمالي الناتج المحلي على النظام المالي بمنطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا.

\* منهجية تصحيح الخطأ

الجدول رقم (٢١): نتائج منهجية تصحيح الخطأ

ARDL Error Correction Regression				
Dependent Variable: D(YY1)				
Selected Model: ARDL(2, 2, 4, 4, 2)				
Case 3: Unrestricted Constant and No Trend				
Sample: 1 42				
Included observations: 38				
ECM Regression				
Case 3: Unrestricted Constant and No Trend				
Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
C	3.67E+10	5.06E+09	0.000000	0.0000
D(YY1(-1))	-0.166733	0.087282	-1.910285	0.0713
D(YY2)	0.234754	0.065428	3.587984	0.0020
D(YY2(-1))	0.574490	0.087196	6.588467	0.0000
D(X1)	0.540928	0.085312	6.340583	0.0000
D(X1(-1))	-1.112398	0.209218	-5.316938	0.0000
D(X1(-2))	-0.509879	0.128688	-3.962124	0.0008
D(X1(-3))	-0.541990	0.100575	-5.388937	0.0000
D(X2)	-2.45E+08	7.14E+08	0.000000	0.0000
D(X2(-1))	-3.64E+09	7.99E+08	0.000000	0.0000
D(X2(-2))	-2.78E+09	8.25E+08	0.000000	0.0000
D(X2(-3))	-2.76E+09	7.17E+08	0.000000	0.0000
D(X3)	1.723889	0.227973	7.561803	0.0000
D(X3(-1))	-1.092081	0.442946	-2.465492	0.0234
CointEq(-1)*	-0.827149	0.101225	-8.171362	0.0000

R-squared	0.999594	Mean dependent var	-26972891
Adjusted R-squared	0.999347	S.D. dependent var	4.69E+11
S.E. of regression	1.20E+10	Akaike info criterion	49.53894
Sum squared resid	3.30E+21	Schwarz criterion	50.18536
Log likelihood	-926.2399	Hannan-Quinn criter.	49.76893
F-statistic	4044.357	Durbin-Watson stat	2.087824
Prob(F-statistic)	0.000000		
* p-value incompatible with t-Bounds distribution.			
F-Bounds Test			
Null Hypothesis: No levels relationship			
Test Statistic	Value	Signif.	I(0) I(1)
F-statistic	11.03176	10%	2.45 3.52
k	4	5%	2.86 4.01
		2.5%	3.25 4.49
		1%	3.74 5.06
t-Bounds Test			
Null Hypothesis: No levels relationship			
Test Statistic	Value	Signif.	I(0) I(1)
t-statistic	-8.171362	10%	-2.57 -3.66
		5%	-2.86 -3.99
		2.5%	-3.13 -4.26
		1%	-3.43 -4.6

المصدر: من إعداد الباحث اعتماداً على مخرجات

Eviews12

يتبين من الجدول السابق، والذي يوضح نتائج منهجية تصحيح الخطأ، أن منهجية تصحيح الخطأ دالة

الجدول رقم (٢٠): نتائج اختبار الحدود

Case 3: Unrestricted Constant and No Trend				
Sample: 1 42				
Included observations: 38				
Conditional Error Correction Regression				
Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
C	3.67E+10	5.10E+10	0.000000	0.0000
YY1(-1)*	-0.827149	0.156319	-5.291425	0.0000
YY2(-1)	-0.411079	0.136907	-3.002617	0.0073
X1(-1)	1.721480	0.253896	6.780270	0.0000
X2(-1)	2.56E+09	1.83E+09	0.000000	0.0000
X3(-1)	3.217010	0.731454	4.398101	0.0003
D(YY1(-1))	-0.166733	0.125706	-1.326376	0.2004
D(YY2)	0.234754	0.093924	2.499394	0.0218
D(YY2(-1))	0.574490	0.110665	5.191253	0.0001
D(X1)	0.540928	0.120393	4.493022	0.0002
D(X1(-1))	-1.112398	0.266169	-4.179301	0.0005
D(X1(-2))	-0.509879	0.163381	-3.120790	0.0056
D(X1(-3))	-0.541990	0.124932	-4.338263	0.0004
D(X2)	-2.45E+08	1.16E+09	0.000000	0.0000
D(X2(-1))	-3.64E+09	1.38E+09	0.000000	0.0000
D(X2(-2))	-2.78E+09	1.24E+09	0.000000	0.0000
D(X2(-3))	-2.76E+09	9.61E+08	0.000000	0.0000
D(X3)	1.723889	0.307245	5.610803	0.0000
D(X3(-1))	-1.092081	0.601666	-1.815096	0.0853
* p-value incompatible with t-Bounds distribution.				
Levels Equation				
Case 3: Unrestricted Constant and No Trend				
Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
YY2	-0.496983	0.189372	-2.624375	0.0167
X1	2.081222	0.261079	7.971630	0.0000
X2	3.10E+09	2.17E+09	1.428810	0.1693
X3	3.889276	0.764581	5.086804	0.0001
EC = YY1 - (-0.4970*YY2 + 2.0812*X1 + 3095879443.7645*X2 + 3.8893*X3 )				

F-Bounds Test		Null Hypothesis: No levels relationship		
Test Statistic	Value	Signif.	I(0)	I(1)
			Asymptotic: n=1000	
F-statistic	11.03176	10%	2.45	3.52
k	4	5%	2.86	4.01
		2.5%	3.25	4.49
		1%	3.74	5.06
Actual Sample Size	38		Finite Sample: n=40	
		10%	2.66	3.838
		5%	3.202	4.544
		1%	4.428	6.25
			Finite Sample: n=35	
		10%	2.696	3.898
		5%	3.276	4.63
		1%	4.59	6.368
t-Bounds Test		Null Hypothesis: No levels relationship		
Test Statistic	Value	Signif.	I(0)	I(1)
t-statistic	-5.291425	10%	-2.57	-3.66
		5%	-2.86	-3.99
		2.5%	-3.13	-4.26
		1%	-3.43	-4.6

المصدر: من إعداد الباحث اعتماداً على مخرجات

Eviews12

إحصائياً ومعنوية حيث بلغ معامل الخطأ (-0.827149)، بمستوى معنوية (0.0000)، وهي أقل من القيمة المعيارية (0.05)، أي أنه يوجد تصحيح من المدى القصير إلى المدى الطويل بسرعة 82.71%.

#### \* نتائج دراسة العلاقة بين الاستثمار الصناعي والنظام المالي

أوضحت نتائج الدراسة وجود علاقة قوية بين الاستثمار الصناعي والنظام المالي، وقد يرجع ذلك إلى توفير التمويل للاستثمار الصناعي، حيث تلعب البنوك التجارية دوراً رئيسياً في توفير القروض قصيرة الأجل للشركات الصناعية لتلبية احتياجات رأس المال العامل، وتقدم مؤسسات التمويل التنموية قروضاً طويلة الأجل ومشاركة في رأس المال للمشاريع الصناعية الكبيرة، كما يمكن للشركات الصناعية أيضاً جمع الأموال من خلال إصدار الأسهم والسندات في أسواق رأس المال، وخلق فرص الاستثمار للنظام المالي، حيث توفر المشاريع الصناعية الجديدة فرصاً استثمارية للمؤسسات المالية، مثل صناديق الاستثمار وصناديق التحوط، كما يمكن لهذه المؤسسات الاستثمار في أسهم وسندات الشركات الصناعية، مما يساعد في نمو هذه الشركات وتوفير عائدات للمستثمرين، وكذلك دور الاستثمار الصناعي في تعزيز الاستقرار المالي، حيث يؤدي الاستثمار الصناعي إلى زيادة الإنتاجية والإيرادات، مما يساهم في نمو الاقتصاد الكلي، كما يمكن أن يؤدي النمو الاقتصادي إلى تقليل مخاطر النظام المالي، مثل مخاطر الائتمان ومخاطر السوق، إضافةً إلى أن الاستثمارات الصناعية تدعم أيضاً الطلب على الخدمات المالية، مثل

القروض والاستشارات المالية، مما يساهم في استقرار القطاع المالي.

وهذا ما يتفق مع نتيجة دراسة (شرف والصائغ، ٢٠٢٠، ص. ٣٥٧) والتي أشارت إلى أنه يعتبر النظام المالي من أهم المصادر التي تعتمد عليها الوحدات الاقتصادية في تمويل نشاطاتها المتعددة لاسيما تمويل رؤوس الأموال وحشد المدخرات، حيث ينظم العمليات التمويلية الفعالة والمكتملة للأساليب الأخرى الموجودة في خاصةً من خلال تنوع الأدوات المالية المتاحة بها مثل الاقتراض والتمويل المباشر، وبذلك أصبح النظام الاقتصادي المالي عصب الحياة المالية في الدول المتقدمة التي أعطتها أهمية كبيرة كما ساهم في تشجيع الائتمان وزيادة حجمه، فالمؤسسات التي تملك الفائض في السيولة أصبح عليها توظيفها في المصارف لكي تعيد إقراضها للشركات التي تحتاجها، وبذلك يكون قد ساهم في تطور هذه المؤسسات المقترضة أو الحائزة على التمويل والدعم مما يؤدي إلى تطور الحالة الاقتصادية بشكل عام ودفع عجلة التنمية الاقتصادية.

كما يتفق مع نتيجة دراسة Majeed et al.,

(2021, P. 95)، والتي اشارت إلى أنه قد ينظر إلى الاستثمار الأجنبي المباشر باعتباره شرطاً أساسياً لاكتساب القدرة التنافسية والحفاظ عليها، وفي الوقت نفسه، فإن العلاقة بين الاستثمار الأجنبي المباشر والتنمية المالية لها آثار مهمة على الاقتصاد وقدرته التنافسية، وتشير الدراسات إلى أن الاستثمار الأجنبي المباشر، والانفتاح التجاري، والاستهلاك الحكومي، والتضخم لهما علاقة ذات دلالة إحصائية مع التنمية المالية،

الأجل- Bianchi & Labory, 2016, PP. 215 (216).

#### \* التوصيات

- ١- تقديم حوافز ضريبية وتخفيضات للشركات التي تستثمر في الأصول الرأسمالية.
- ٢- إنشاء صناديق استثمارية حكومية لدعم الاستثمارات الصناعية في القطاعات ذات الأولوية.
- ٣- تحسين البنية التحتية وتوفير الأراضي الصناعية المدعومة لتشجيع الاستثمار الصناعي.
- ٤- ضمان توافر التمويل الكافي للشركات الصناعية، خاصة للشركات الصغيرة والمتوسطة.
- ٥- تطوير أسواق رأس المال لتسهيل الوصول إلى التمويل طويل الأجل.
- ٦- تعزيز الإقراض القائم على الأصول وتوسيع نطاق التمويل البديل للشركات الصناعية.
- ٧- إنشاء منصات تجمع بين المستثمرين الصناعيين والمؤسسات المالية.
- ٨- توفير المعلومات والبيانات الشاملة حول الاستثمار الصناعي والفرص التمويلية.
- ٩- تطوير برامج التدريب والتوجيه لمساعدة الشركات الصناعية على الوصول إلى التمويل.
- ١٠- تطوير سياسة صناعية شاملة تحدد القطاعات ذات الأولوية للاستثمار الصناعي.
- ١١- توفير بيئة تنظيمية مستقرة ومتوقعة للاستثمارات الصناعية.

حيث يؤدي الاستثمار الأجنبي المباشر، والانفتاح التجاري، والاستهلاك الحكومي إلى زيادة التنمية المالية.

لا يشير التطور المالي إلى زيادة كمية رأس المال فحسب، فعندما لا يتم استخدام زيادة كمية رأس المال بشكل معقول عبر الاستثمار، فإن تطوير الصناعة المالية لا يكون شاملاً، لذلك، يجب أن ننتبه إلى تخصيص وتدفق الموارد المالية في عملية الإنتاج الفعلية، أي كفاءة التنمية المالية، تشير كفاءة التنمية المالية إلى معدل استخدام رأس المال المتداول بين الصناعات، والذي يوضح تخصيص الموارد بين الصناعات المختلفة، يمكن للنظام المالي أن يؤثر على تنمية الشركات من خلال هذه الطريقة في تخصيص الموارد، نظراً لطبيعة المؤسسات المالية الساعية إلى الربح، فإن رأس المال سوف يتدفق من الشركات المتخلفة ذات القدرة الإنتاجية المنخفضة إلى الشركات القائمة على التكنولوجيا المتكثرة ذات الكفاءة العالية، وذلك لتعزيز تنمية الصناعات الناشئة عالية الجودة (Sun et al., 2021, P. 2).

إن الاقتصاد الحقيقي يحتاج إلى القطاع المالي لاستثماراته الطويلة الأجل، حيث يتم استخدام التدفق النقدي الناتج عن الأنشطة الإنتاجية والتجارية بشكل متزايد في الاستثمارات المالية، أي الاستثمارات في المشتقات المالية، وإعادة شراء الأسهم الخاصة وتمويل عمليات الاندماج والاستحواذ، وأصبح تعظيم قيمة المساهمين هو الهدف الرئيسي للعديد من الشركات، وهذا يعني أن الشركات تعمل بشكل أساسي في الأمد القريب على حساب الاستثمارات الطويلة

١٢- تعزيز التعاون بين القطاعين العام والخاص لتمويل الاستثمارات الصناعية الكبرى.

١٣- إنشاء نظام لمتابعة وتقييم تأثير سياسات وتدابير الاستثمار الصناعي.

١٤- إجراء دراسات دورية لتحديد المجالات التي يمكن فيها تحسين العلاقة بين الاستثمار الصناعي والنمو الاقتصادي والنظام المالي.

١٥- تعديل السياسات والتدابير حسب الحاجة لضمان تحقيق الأهداف المرجوة.

#### \* الخاتمة

أثبتت الدراسة أن الاستثمار الصناعي له علاقة إيجابية قوية مع كل من النمو الاقتصادي والنظام المالي. من خلال توفير التمويل للشركات وخلق فرص الاستثمار، يمكن للاستثمار الصناعي المساهمة في النمو الاقتصادي وخلق الوظائف، كما أنه يدعم النظام المالي من خلال خلق الطلب على الخدمات المالية وتعزيز الاستقرار المالي، تُعتبر هذه العلاقة مترابطة ومتكاملة، حيث يعتمد الاستثمار الصناعي على النظام المالي من أجل التمويل، بينما يدعم الاستثمار الصناعي النظام المالي من خلال خلق فرص الاستثمار وتعزيز الاستقرار، تلعب الحكومات دوراً مهماً في دعم كل من الاستثمار الصناعي والنظام المالي من خلال توفير الحوافز والتنظيم.

كما نُجحت الدراسة في إلقاء الضوء على الآثار طويلة المدى، حيث يمكن للاستثمار الصناعي أن يكون له آثار إيجابية طويلة المدى على النمو الاقتصادي والنظام المالي. من خلال زيادة رأس المال الإنتاجي للاقتصاد، يمكن للاستثمار

الصناعي زيادة الإنتاجية والأجور ومستويات المعيشة. كما أنه يمكن أن يخلق فرصاً جديدة للاستثمار والابتكار، والآثار القطاعية، حيث أنه لا يتأثر النمو الاقتصادي والنظام المالي بالاستثمار الصناعي بشكل موحد، يمكن لبعض القطاعات، مثل التصنيع والتكنولوجيا، أن تستفيد بشكل خاص من الاستثمار الصناعي، بينما قد يكون لقطاعات أخرى، مثل الزراعة والموارد الطبيعية، تأثيرات أقل.

#### \* المراجع

##### أولاً- المراجع العربية

إبراهيم، فاجر محمد. (٢٠٢٤). دور المصارف العراقية في تعزيز نشاط الاستثمار: المصرف الصناعي العراقي نموذجاً. مجلة الدراسات المحاسبية والمالية (JAFSA)، ١٩، ٩٠-١٠٥.

أحمد، أم الحسين أحمد الطيب، وأمبدي، عبد الرحمن البكري. (٢٠١٦) دور نظم المعلومات المحاسبية المحوسبة في ترشيد قرارات الاستثمار في القطاع الصناعي: دراسة ميدانية. (رسالة ماجستير غير منشورة). جامعة النيلين، الخرطوم

بامرحول، مهدي سالم أحمد. (٢٠٢٠). أثر سياسة تشجيع الاستثمار الصناعي على التنمية الاقتصادية: نموذج مدينة عدن. مجلة العلوم الإدارية والاقتصادية، (٢٥-٢٦)، ١٣٤-١٧١.

البقمي، ناصح بن ناصح المرزوقي. (٢٠١٥). النظام المالي في الإسلام. مجلة مركز صالح عبد الله كامل للاقتصاد الإسلامي، ١٩ (٥٥)، ١٠١-١٨٠.

تيسميسيلت. مجلة اقتصاديات شمال إفريقيا،  
٢٠(٣٦)، ٨١-١٠٠.

رصاص، حياة؛ بوحركات، بوعلام. (٢٠١٩). مفهوم  
ومكونات النظام المالي. الملتقى الوطني حول النظام  
المالي وإشكالية تمويل الاقتصاديات النامية، الجزائر.  
زريقات، زياد. محمد، المقابلة، علي حسين، ويوسف، أيمن.

محمد. (٢٠١٥). تأثير تطوير النظام المالي على النمو  
الاقتصادي في الأردن (١٩٨٠-٢٠٠٩). المجلة  
العربية للإدارة، ٣٥(١)، ٣-٢٣.

شرف، سمير؛ الصائغ، وجد رفيق. (٢٠٢٠). أثر بعض  
مؤشرات النظام المالي على النمو الاقتصادي في  
سورية. مجلة جامعة تشرين للبحوث والدراسات  
العلمية - سلسلة العلوم الاقتصادية والقانونية،  
٤٢(٦)، ٣٥٥-٣٧٤.

العبادي، هاني احمد يونس. (٢٠١٨). التحديات الاجتماعية  
التي تواجه الصناعة والتصنيع في العراق. الأردن:  
دار غيداء للنشر والتوزيع.

العبادي، هاني احمد يونس. (٢٠١٨). التحديات الاجتماعية  
التي تواجه الصناعة والتصنيع في العراق. الأردن:  
دار غيداء للنشر والتوزيع.

عبد الرحيم، عامر ومحمد، بن سعيد. (٢٠١٥). أهمية النظام  
المالي والاستثمار الأجنبي المباشر في التوجه  
الاقتصادي الجديد-حالة الجزائر-دراسة قياسية  
خلال الفترة (١٩٩٠-٢٠١٤). مجلة الدراسات  
الاقتصادية الكمية، ١(١)، ٨٧-٩٦.

بوزيان، كريم؛ زيدان، محمد. (٢٠٢٠). مساهمة سياسة  
التحفيز الجبائي لتنمية الاستثمار في القطاع الصناعي  
- الجزائر: دراسة حالة شركة التلواز لصناعة  
المصبرات بالشلف خلال الفترة ٢٠١٥-٢٠١٧.  
مجلة اقتصاديات شمال إفريقيا، ١٦(٢٤)، ١٤٥-  
١٦٢.

بوزيان، كريم؛ قدور، فطيمة زهرة. (٢٠٢٢). دور آليات  
السياسة الجبائية في توسيع الاستثمار الصناعي -  
الجزائر: دراسة حالة شركة "فاب" لإنتاج تغذية  
الأغنام الموسعة بالوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار  
شباك ولاية الشلف. مجلة الحوكمة، المسؤولية  
الاجتماعية والتنمية المستدامة، ٤(١)، ١٣٣-  
١٥٥.

حجاج، نفيسة، زرقون عمر الفاروق، & زرقون محمد.  
(٢٠١٧). أثر الاستثمار في المعلومات التكنولوجية  
والاتصال على الأداء المالي دراسة حيوية من  
المؤسسات البترولية الجزائرية خلال الفترة  
(٢٠١٠-٢٠١٤) - مجلة الواحات للبحوث  
والدراسات، ١٠(٣)، ٩٧٦-٩٥٨.

الخضير، خضير بن سعود. (٢٠٢٠). علم الاجتماع  
الصناعي. السعودية: دار العبيكان للنشر والتوزيع.  
رجحي، فاطمة. (٢٠٢٤). دور الاستثمار الصناعي في تحقيق  
التنمية المحلية في تيسميسيلت- دراسة القدرات  
والفرص الاستثمارية في القطاع الصناعي لولاية

دراسة قياسية. مجلة الشروق للعلوم التجارية،  
(١١)، ٣٣٣-٣٥٥.

القضاة، هاجر. (٢٠٢٢). النظام المالي في بلدية الموقر. مجلة  
رماح للبحوث والدراسات، (٧٤)، ١٠٥-١١٨.  
القيسي، كامل صكر. (٢٠١٧). النظام المالي في العهد  
الاموي. لبنان: دار الكتب العلمية للنشر والتوزيع.  
كريمة، سارة وقدي، عبد المجيد. (٢٠٢٤). محاولة تحديد  
طبيعة العلاقة بين تطور النظام المالي والمقاولاتية في  
الدول النامية - الجزائر نموذجاً-. (رسالة دكتوراه  
غير منشورة). جامعة الجزائر، الجزائر.

المحميد، فهد بن عبدالعزيز. (٢٠٢٠). دراسة تحليلية  
للعوامل المؤثرة على كفاءة الاستثمار في القطاع  
الصناعي بالمملكة العربية السعودية. مجلة العلوم  
الإدارية والاقتصادية، ١٤(1)، ٩٠-١٢٣.

مصطفى، عبد اللطيف؛ بن بوزيان، محمد. (٢٠١٥).  
أساسيات النظام المالي واقتصاديات الأسواق المالية.  
لبنان: مكتبة حسن العصرية.

المقطوف، آمال أحمد. (٢٠١٨). دور الصناعة التحويلية في  
النمو الاقتصادي في السعودية. المجلة العلمية  
للدراستات التجارية والبيئية، ٩(١)، ٥٣٠-٥٤٧.  
مكاشة، غوتي؛ قني، سعدية. (٢٠١٨). الإطار التشريعي  
والمؤسسي للاستثمار العقاري الصناعي في التشريع  
الجزائري: دراسة في ظل النظام الاشتراكي. مجلة  
الحقيقة، ١٦(٢)، ٢٥-٥٠.

عبد الرحيم، عامر، ومحمد، بن سعيد. (٢٠١٦). دور النظام  
المالي في جذب الاستثمارات الأجنبية المباشرة  
وتحقيق النمو الاقتصادي في الجزائر خلال الفترة  
(1990-2014) مجلة الباحث الاقتصادي  
والإداري، ٦(١)، ٣٧-٥٥.

عبد الرحيم، عامر؛ محمد، بن سعيد. (٢٠١٤). أهمية النظام  
المالي والاستثمار الأجنبي المباشر في التوجه  
الاقتصادي الجديد حالة الجزائر دراسة قياسية خلال  
فترة (١٩٩٠-٢٠١٤). مجلة الدراسات الاقتصادية  
الكمية، (١)، ٨٧-٩٦.

عبدالجواد، راضي السيد؛ الرسول، أحمد أبو اليزيد.  
(٢٠٢١). فرضيات كالدور ودور الصناعات  
التحويلية في النمو الاقتصادي بالمملكة العربية  
السعودية. مجلة التنمية والسياسات الاقتصادية،  
٢٣(١)، ٦٣-٩٢.

العربي، نعيمة؛ قديد، فوزية؛ خالفي، وهيبه. (٢٠٢١).  
أزمات النظام المالي وأهم التدابير المتخذة لاحتوائها.  
مجلة العلوم التجارية، ٢٠(١)، ٢٤٢-٢٦١.

عماني، لمياء؛ حقيقة، محمد؛ مسغوني، منى. (٢٠٢٢). دور  
صناديق الاستثمار المسؤول اجتماعيا في تعزيز النظام  
المالي المستدام. مجلة التنمية الاقتصادية، ٧(٢)،  
١٧-٣١.

الفتحي، محمد سعد أبو الفتوح. (٢٠١٩). الاستثمار الأجنبي  
المباشر ودوره في نمو القطاع الصناعي المصري:

E-  
86TLW28pdFjy2c\_viqvFKu1b  
Z8nfp3yMiqKet9JbV9ZWmkV  
UYeQvcg3t4SPhW8w6xVcDD  
12hDza9wXzvf4YpMEo4dnJV9  
QqmtTua2f\_V2KGHCWrGTg  
Z0FO\_Yhh5idEEL-  
QmFFGmIzCAA3htMIJulF4uc  
KH1u722mT8I\_j\_taAzYVBTP  
WlasXCvlpJ5Rqdfpuxlvtqsq-  
. /!XYsu6n31pcUHE

الموقع الرسمي للبوابة الإعلامية سلطنة عمان. (٢٠٢٤).  
الاستثمار في عُمان. تم الدخول على الموقع بتاريخ  
٢٠٢٤/١٢/٣٠، المتاح على الرابط التالي:  
<https://www.omaninfo.om/page.s/181/show/668>

الموقع الرسمي للمنصة الوطنية. (٢٠٢٤). النظام المالي. تم  
الدخول على الموقع بتاريخ ٢٠٢٤/١٢/٢٩، المتاح  
على الرابط التالي:  
[https://www.my.gov.sa/wps/portal/snp/servicesDirectory/service/details/rs10041/!ut/p/z1/jZBPb4JAEMU\\_Sw8cZWYFLPW22sR0I1JjtLgXAwYWEmTJsi1pP72T9kSsf-Y2k9-](https://www.my.gov.sa/wps/portal/snp/servicesDirectory/service/details/rs10041/!ut/p/z1/jZBPb4JAEMU_Sw8cZWYFLPW22sR0I1JjtLgXAwYWEmTJsi1pP72T9kSsf-Y2k9-)

الموقع الرسمي لحكومة مملكة البحرين. (٢٠٢٤). الصناعة. تم  
الدخول على الموقع بتاريخ ٢٠٢٤/١٢/٣٠، المتاح  
على الرابط التالي:  
[https://bahrain.bh/wps/portal/ar/BNP/HomeNationalPortal/ContentDetailsPage/!ut/p/z1/tZNNc9owEIb\\_invg6NFatmT5SEr5SIeSAk6CLoxsC1Bry44QSfn3FZnONEAw6aG-rfWudvU-u4ijR8S1eFZrYVWtReniBafLYERgyD4D3PUiDN\\_vkym9GQcwHoTo4Vgw\\_HbXAzoZshjHN-HkLkT87XEwT8Hlj7rTSb8XwFc4zU\\_mCQWKcTfCs0EIEzjOv1r\\_XHDIhwtfF9A94og3uSrQgjCMC0qk79qI\\_WhFY1-IjPhRwECQkGRhwQ7qXNvGbtAi081SmA6IrN5Zz26k91PpdVFXHaiE3q1EbnfG\\_fGELjw tXCBKz8htvTO53HbAyFJYW Xi2blTuYqWL3daavaf029u8euVIYmOE0qevPbfzyK0kTftA2aAfRZRNYxKfuX0m4O0w2utHwcdoteC4kn97LDifNjev6sfT](https://bahrain.bh/wps/portal/ar/BNP/HomeNationalPortal/ContentDetailsPage/!ut/p/z1/tZNNc9owEIb_invg6NFatmT5SEr5SIeSAk6CLoxsC1Bry44QSfn3FZnONEAw6aG-rfWudvU-u4ijR8S1eFZrYVWtReniBafLYERgyD4D3PUiDN_vkym9GQcwHoTo4Vgw_HbXAzoZshjHN-HkLkT87XEwT8Hlj7rTSb8XwFc4zU_mCQWKcTfCs0EIEzjOv1r_XHDIhwtfF9A94og3uSrQgjCMC0qk79qI_WhFY1-IjPhRwECQkGRhwQ7qXNvGbtAi081SmA6IrN5Zz26k91PpdVFXHaiE3q1EbnfG_fGELjw tXCBKz8htvTO53HbAyFJYW Xi2blTuYqWL3daavaf029u8euVIYmOE0qevPbfzyK0kTftA2aAfRZRNYxKfuX0m4O0w2utHwcdoteC4kn97LDifNjev6sfT)

20%D9%85%D9%86%D8%A7%  
D8%B7%D9%82%20%D8%B5  
%D9%86%D8%A7%D8%B9%D  
9%8A%D8%A9,%D8%A8%D9  
%82%D9%8A%D9%85%D8%A  
9%200%25%20%D9%84%D9%8  
5%D8%AF%D8%A9%2010%20  
%D8%B3%D9%86%D9%88%D  
. 8%A7%D8%AA

الموقع الرسمي لمنظمة الخليج للاستشارات الصناعية.  
(٢٠٢٤). برنامج فرص الاستثمار الصناعي  
(MIOP). تم الدخول على الموقع بتاريخ  
٢٩/١٢/٢٠٢٤، المتاح على الرابط التالي:  
[https://www.goic.org.qa/GOIC  
CMS/Manufacturing\\_Investmen  
t\\_Opportunities\\_\(MIOP\)\\_AR.  
html](https://www.goic.org.qa/GOICCMS/Manufacturing_Investment_Opportunities_(MIOP)_AR.html)

الموقع الرسمي لوكالة الأنباء العمانية. (٢٠٢٤). ٢٢ فرصة  
صناعية في سلطنة عُمان مع توفير عقود شراء  
مسبق. تم الدخول على الموقع بتاريخ  
٣٠/١٢/٢٠٢٤، المتاح على الرابط التالي:  
[https://omannews.gov.om/topics  
. /ar/7/show/406136](https://omannews.gov.om/topics/ar/7/show/406136)

الموقع الرسمي لوكالة أنباء الإمارات وام. (٢٠٢٤). اليابان  
تفرض ضوابط على المستثمرين الأجنب في مجال

beW9AQgKySb8qldpKN2lN\_  
V5ODuI99BlHFoeMTXA9fwlf  
V0x4uED4GAKxF8wIj5jvtkxx  
ADkI3q8Uhzv6cU9gBKMTTS  
PFMg2teWoagoNienInM\_ovB  
wuiBfCpwVsOw7EjpDgArhM-  
AvciEAeVa2zv3fyJvNCMmPyIj  
e5cT8NjUtr227qoIN937tKa1X  
n7lGfHPxPUurOQjIkoT1tk59l  
sXkbyey7509nTCtWMw!!/dz/d  
5/L0lDUmlTUSEhL3dHa0FK  
. /RnNBLzROV3FpQSEhL2Fy

الموقع الرسمي لمجلس التنمية الاقتصادية. (٢٠٢٤). قطاع  
التصنيع البوابة الأسرع والأرخص والأكثر كفاءة،  
إلى أكبر سوق في المنطقة. تم الدخول على الموقع  
بتاريخ ٣٠/١٢/٢٠٢٤، المتاح على الرابط التالي:  
[https://www.bahrainedb.com/ar/  
business-](https://www.bahrainedb.com/ar/business-opportunities/manufacturing#:~:text=%D8%AA%D9%82%D8%AF%D9%85%20%D8%A7%D9%84%D8%A8%D8%AD%D8%B1%D9%8A%D9%86%20%D9%84%D9%84%D8%B4%D8%B1%D9%83%D8%A7%D8%AA%)

opportunities/manufacturing#:~  
:text=%D8%AA%D9%82%D8%  
AF%D9%85%20%D8%A7%D9  
%84%D8%A8%D8%AD%D8%  
B1%D9%8A%D9%86%20%D9  
%84%D9%84%D8%B4%D8%B  
1%D9%83%D8%A7%D8%AA%

ثانياً- المراجع الأجنبية

- Aigheyisi, O. S. (2017). The effect of foreign direct investment on domestic investment in nigeria: Any role for financial development and human capital. *Amity Journal of Economics*, 2(2), 1-20.
- Almutairi, A. M. (2017). Protecting the rights of local shareholders under the Saudi rules for qualified foreign financial institutions investments in listed shares (Doctoral dissertation, Victoria University).
- Alshammary, M. (2014). Financial development and economic growth in developing countries: Evidence from Saudi Arabia. *Corporate Ownership and Control*, 11(2), 718-742.
- Babu, D. G. S. (2018). Role of financial system in economic development of a country. *International Journal of Multidisciplinary Research and Development*, 5(8), 100-107.
- Bahrain International Investment Park. (2024). Retrieved from: <https://www.biip.com.bh/>. Accessed at: 29/12/2024.
- Bianchi, P., & Labory, S. (2016). Industrial change, financial

معدات تصنيع "الرقائق". تم الدخول على الموقع بتاريخ ٢٠٢٤/١٢/٣٠، المتاح على الرابط التالي:

<https://www.wam.ae/ar/article/b>

4pbssb-

%D8%A7%D9%84%D9%8A%D

8%A7%D8%A8%D8%A7%D9%

86-

%D8%AA%D9%81%D8%B1%

D8%B6-

%D8%B6%D9%88%D8%A7%D

8%A8%D8%B7-

%D8%B9%D9%84%D9%89-

%D8%A7%D9%84%D9%85%D

8%B3%D8%AA%D8%AB%D9

%85%D8%B1%D9%8A%D9%8

6-

%D8%A7%D9%84%D8%A3%D

8%AC%D8%A7%D9%86%D8%

A8-

%D9%85%D8%AC%D8%A7%

. D9%84

الياسين، بيان. أحمد. (٢٠٢٣). أثر الاستثمار في مشاريع

الطاقة المتجددة على الأداء المالي لشركات الكهرباء

الأردنية منذ عام ٢٠١٧. مجلة العلوم الاقتصادية

والإدارية والقانونية، ٧(١)، ٧٣-٨٦.

- Foreign Ministry of the Sultanate of Oman. (2024). Economy. Retrieved from: <https://www.fm.gov.om/about-oman/state/economy/>. Accessed at: 30/12/2024.
- Fothergill, S., Gore, T. & Wells, P., (2019). Industrial strategy and the UK regions: sectorally narrow and spatially blind. *Cambridge Journal of Regions, Economy and Society*. 12. 445-466.
- Ghardallou, W. (2021). Political origins of financial structure in developing countries. *Review of Development Economics*, 25(2), 895-915.
- GOV.UK. (2024). Invest 2035 The UK's Modern Industrial Strategy. Retrieved from: <https://assets.publishing.service.gov.uk/media/6711176c386bf0964853d747/industrial-strategy-green-paper.pdf>. Accessed at: 1/1/2025.
- Government of Bahrain. (2024). Industry in the Kingdom of Bahrain. Retrieved from: [https://www.bahrain.bh/wps/portal/en/BNP/HomeNationalPortal/ContentDetailsPage!/ut/p/z0/1Y\\_BTgIxEEB\\_ZTzsuYWVBY](https://www.bahrain.bh/wps/portal/en/BNP/HomeNationalPortal/ContentDetailsPage!/ut/p/z0/1Y_BTgIxEEB_ZTzsuYWVBY)
- system and coherent industrial policy. *Revue d'economie industrielle*, (154), 207-226.
- Bracker, K., Lin, F., & Pursley, J. (2018). The Financial System and Interest Rates. *BUSINESS FINANCE ESSENTIALS*, 89-377.
- Bütün, H., Kantor, I., & Maréchal, F. (2019). An optimisation approach for long-term industrial investment planning. *Energies*, 12(21), 1- 33.
- DUSSUR. (2024). Retrieved from: <https://dussur.com/about-us.php>. Accessed at: 29/12/2024.
- Fakhrehosseini, S. F. (2019). Selecting the optimal industrial investment by multi-criteria decision-making methods with emphasis on, TOPSIS, VIKOR, and COPRAS (case study of Guilan province). *International journal of research in industrial engineering*, 8(4), 312-324.
- Farooq, U., Tabash, M. I., Anagreh, S., & Khudoykulov, K. (2022). How do market capitalization and intellectual capital determine industrial investment?. *Borsa Istanbul Review*, 22(4), 828-837.

- <https://iuk-business-connect.org.uk/wp-content/uploads/2023/12/03-Overview-of-the-UK-Advanced-Manufacturing-sector-.pdf>. Accessed at: 4/1/2025
- Invest Saudi. (2024). Retrieved from: <https://www.investsaudi.sa/en/aboutSaudi>. Accessed at: 29/12/2024.
- JETRO. (2024). Manufacturing. Retrieved from: [https://www.jetro.go.jp/en/invest/attractive\\_sectors/manufacturing/](https://www.jetro.go.jp/en/invest/attractive_sectors/manufacturing/). Accessed at: 31/12/2024.
- JICA. (2024). Japanese Perspectives on Industrial Development and the Concept of Translative Adaptation. Retrieved from: [https://www.jica.go.jp/Resource/jica-ri/publication/booksandreports/uc7fig00000026xa-att/policy\\_Chapter01.pdf](https://www.jica.go.jp/Resource/jica-ri/publication/booksandreports/uc7fig00000026xa-att/policy_Chapter01.pdf). Accessed at: 1/1/2024.
- KHAN, S., ASLAN, H., & OMER, A. (2023). THE IMPACT OF FOREIGN DIRECT INVESTMENT ON FINANCIAL INCLUSION: AN EMPIRICAL INVESTIGATION. Dicle
- 8iiasJsnow2AuZbssyUqZLtzXy91bjgagXb\_Mmk5c3Qom1UIxv1GEkz-gyv6hqM7qbyHp2I2WzuBzLx-erp2q-HMnlbSnuhTo\_qB-ahaxW9Ww6ns7LVVN-Guj1eFTXQrWeo32PYq2531guJGqflsSdhT1xZ\_yhkBp3AYkInO1ocF8dQyGDzaM1EH1PbWaDEYGyLvjeBtTkKJ5-xvyu\_WfMATltsY0p5A0gG2DMgA6CHXwKrf0jddikIYZTzju3gd\_C93Oi3ys9cd3FB-ZFFpg!/. Accessed at: 29/12/2024.
- Hasan, M. M. (2024). The Significance of a Financial System in the Economic Advancement of a Country. Saudi J Econ Fin, 8(10), 324-331.
- Iheonu, C. O., Asongu, S. A., Odo, K. O., & Ojiem, P. K. (2020). Financial sector development and Investment in selected countries of the Economic Community of West African States: empirical evidence using heterogeneous panel data method. Financial Innovation, 6(1),1- 15.
- Innovate UK. (2020). Overview of the UK Advanced Manufacturing sector. Retrieved from:

- Ministry of Industry and Commerce. (2024). Industrial Sector Strategy (2022-2026). Retrieved from: <https://www.moic.gov.bh/en/node/5387>. Accessed at: 29/12/2024.
- Na, L. (2021). Research on the establishment plan of industry investment fund of military-civilian integration. *International Journal of English Literature and Social Sciences (IJELS)*, 6(1), 41-51.
- Seifollahi, N. (2023). Designing a national model for evaluating and financing industrial investment projects in Iranian towns and industrial areas. *Innovation management and operational strategies*, 4(1), 82-99.
- Shovkun, I. (2019). Investment climate as a factor of industrial development in Ukraine. *Economy and forecasting*, (4), 67-100.
- Sun, S. H., Wang, A., & Yu, H. (2021). Analysis of financial development and industrial structure transformation. In *E3S* Üniversitesi Sosyal Bilimler Enstitüsü Dergisi, (32), 479-494.
- Majeed, A., Jiang, P., Ahmad, M., Khan, M. A., & Olah, J. (2021). The Impact of Foreign Direct Investment on Financial Development: New Evidence from Panel Cointegration and Causality Analysis. *Journal of Competitiveness*, 13(1), 95–112.
- Malik, F. A., & Malik, H. A. (2022). An analysis of ways to strengthen financial system in developing Indian economy. *Shanlax International Journal of Management*, 9(3), 41-44.
- Marconi, N., Porto, T. C., & Araujo, E. (2022). The impact of exchange rate misalignments on manufacturing investment in Brazil. *Brazilian Journal of Political Economy*, 42, 853-875.
- Ministry of Commerce, Industry and Investment Promotion. (2024). OMAN INVESTOR GUIDE. Retrieved from: <https://tejarah.gov.om/storage/information/01HZH8HR93HPWE0RQASSH175MZ.pdf>. Accessed at: 31/12/2024.

- 2018.pdf. Accessed at: 30/12/2024.
- Wardani, T. U., & Robiatun, F. (2024, October). Islamic Digital Finance Innovation and Financial System Development: Islamic Digital Finance Innovation and Financial System Development. In Proceeding of International Conference on Finance Business and Banking. 47-51.
- Zhu, C., & Zhu, N. (2023). Assessing the eco-efficiency of industrial investment in China: a DEA approach. *IMA Journal of Management Mathematics*, 34(1), 1-21.
- Web of Conferences (Vol. 235, p. 02080). EDP Sciences.
- Tsaurai, K., & Makina, D. (2018). The impact of financial sector development on foreign direct investment: An empirical study on minimum threshold levels. *Journal of Economics and Behavioral Studies*, 10(5 (J)), 244-254.
- U.S. Department of STATE. (2024). 2024 Investment Climate Statements: Bahrain. RETRIEVED FROM: <https://www.state.gov/reports/2024-investment-climate-statements/bahrain/>. Accessed at: 30/12/2024.
- U.S. DEPARTMENT OF STATE. (2024). 2024 Investment Climate Statements: Japan. Retrieved from: <https://www.state.gov/reports/2024-investment-climate-statements/japan/>. Accessed at: 1/1/2024.
- UNIDO. (2024). DEVELOPMENT OF MANUFACTURING INDUSTRIES IN OMAN. Retrieved from: [https://stat.unido.org/sites/default/files/2023-01/Oman\\_ebook-](https://stat.unido.org/sites/default/files/2023-01/Oman_ebook-)